الفصل الخامس

تصفية الوجود العربي في أفريقيا

أولاً : تصفية الإمبراطورية المصرية الإفريقية في شرق أفريقيا واقتسامها.

- **معاهدة عدوة.**
- **إخلاء الحاميات المصرية.**
- **شرق السودان والدفاع عن سواكن.**
- **إخلاء بقية السودان.**
- **الأملاك المصرية في الصومال بعد الإنسحاب.**

ثانياً : تصفية دولة البوسعيد في شرق أفريقيا.

obeikandl.com

أولاً : تصفية الإمبراطورية المصرية الأفريقية في شرق أفريقيا واقتسامها :

لما بدأت أنظار الدول الاستعمارية تتجه إلى الصومال بموقعه الاستراتيجي الهام منذ منتصف القرن التاسع عشر – اتجهت مصر لمد إدارتها لهذه الجهات لحمايتها من الأطماع الاستعمارية الأوربية.

وطلب الخديوي إسماعيل من الدولة العثمانية أن تعهد لمصر بإدارة مصوع وسواكن لتدرأ عنهما أطماع الدول الاستعمارية التي كانت قد اتجهت لعقد معاهدات مع من استطاعت إغرائهم من رؤساء القبائل والمشايخ متجاهلة السلطات الشرعية.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن شركة روباتينو الإيطالية اتبعت نفس الأسلوب لشراء منطقة في رأس عصب وحاولت إنجلترا وضع يدها على بربرة بنفس الطريقة.

ولذا اسرعت مصر بوضع يدها على بربرة الميناء الهام المطل على المحيط الهندي والذي لا يبعد كثيراً عن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

كما طلبت مصر من الدولة العثمانية إحالة ميناء زيلع الذي كان تابعاً للواء الحديدة إلى الحكومة المصرية ، وفعلاً صدر في أول يوليو ١٨٧٥م فرمان بذلك.

وشكلت مصر محافظة خاصة بسواحل البحر الأحمر ، ولما كانت سلطنة هرر الإسلامية قد وصلت إلى درجة كبيرة من الضعف ، فقد أرسلت حملة مصرية بقيادة رؤوف باشا فتحت هرر وضمتها للإدارة المصرية ، وأبقى أميرها السابق محمد بن عبد الشكور محافظاً لها تحت الإدارة المصرية ، وقد شكلت حكمدارية مستقلة عن حكمدارية السودان أطلق عليها اسم (حكمدارية هرر وملحقاتها) وكان يتبعها بربرة ، وزيلع ، وهرر.

وقد قامت هيئة أركان الجيش المصري بدراسة أوضاع هذه الجهات التي خضعت للإدارة المصرية وتحديد احتياجاتها العمرانية ، وما تحتاجه من مستشفيات ، ومدارس وغيرها ، وبناء على هذه التقارير قامت مصر بمشروعات متعددة لإمداد هذه الجهات بالمياه العذبة ولنشر الأمن فيها وتنظيم المعاملات وإقامة المدارس والمستشفيات وغيرها

مما كفل لسكانها حياة مستقرة طوال العام فاستقروا بها بعد أن كانوا يمارسون حياة الترحال ولا يستقر بهم المقام إلا في فترات محدودة من العالم.

على أن إنجلترا بالذات – لم تنظر بعين الارتياح لسيطرة مصر على الموانى الهامة في البحر الأحمر كزيلع ، وبربرة ، وبلهار.

وبرغم ما تكبدته الحكومة المصرية من نفقات باهظة في تأمين هذه الجهات ، وفي تعميرها وإدخال وسائل المعرفة الحديثة بها – فقد ضغطت الحكومة الإنجليزية على الحكومة المصرية لإخلاء هذه الجهات مستندة لما انتاب مصر منذ أواخر عهد إسماعيل من تدهور اقتصادي وسياسي [١].

وفي السودان طلب رؤوف باشا حاكم السودان حضور المهدي لمقابلته في الخرطوم ، ولكن المهدي رفض قائلاً : "أنه هو سيد البلاد" فأرسل رؤوف باشا إلى مصر بهذه الأخبار ، وجاء في برقيته : "أنه أشيع عن وجود شخص يدعى محمد أحمد من أهالي دنقله من مشايخ الطرق الصوفية يدعي أنه "المهدي المنتظر" وهو موجود بجزيرة "أبا" التابعة لمديرية فاشودة ، وقد أرسلنا إليه لحضوره فحرر لنا أنه المهدي المنتظر ومن لم يصدق فالسيف ، ومعه ٢٠٠ نفر ، فأرسلنا إليه وابور وبلوكين وعساكر جهادية ومدفع تحت قومندانية صاغقول أغاسي الطوبجية لحضوره بدون زعزعة ، وإذا رفض يتم ضربه وإحضاره بالقوة [٢] ، وعبثاً حاول رؤوف باشا تشتيت المهدي واتباعه ، فقد انتصر المهدي على الجيش الذي أرسله رؤوف تحت قيادة راشد بك الذي قتل هو وجميع أفراد قوته البالغ عددها ٥٠٠ مقاتل لم ينج منهم سوى ثلاثة فقط حملوا الخبر إلى فاشودة ، وذلك في موقعة "قدير" في ٩ ديسمبر ١٨٨١ ، وقد زاع النبأ في كردفان وسنار والسودان الشرقي بين بربر وساحل البحر الأحمر ، فانضم إلى المهدي آلاف الناس من جميع أنحاء السودان [٣].

وعلى أثر هذه الملامح المهدية أرسل المهدي إلى صديقه الخليفة عبد الله برد حقوق أهالي "بارة" من الغنائم وأن يرد إليهم رقيقهم وذلك لإيمانهم بالمهدية فإنهم أصبحوا إخوان ، وأن هذا لا ينطبق إلا على الترك وأعوانهم (يقصد المصريين) [٤]، وقد جاء ذلك

بعد استسلام حامية بارة والأبيض حيث أصبحت كردفان كلها في قبضة المهدي ومجيئ "عثمان دقنه" إلى المهدي وأخذه البيعة ثم تعيينه أميرا على شرق السودان [٥] وكان ذلك من أهم مكاسب الثورة المهدية.

الواقع أن عملية الاحتلال الإنجليزي للإمبراطورية المصرية في أفريقيا قد قسمها لنا أروع تقسيم "د. محمد فؤاد شكري" فكان القسم الأول هو "عدم التدخل" ومساعدة مصر في الاحتفاظ بممتلكاتها في السودان والعمل على إخماد الثورة المهدية فكانت بعثة "الكولونيل ستيوارت" وحملة "هيكس" ، ثم القسم الثاني وهو "إخلاء السودان" وذلك لبسط النفوذ الإنجليزي على مصر والسودان [٦] وسوف يأتي الحديث عن ذلك .

على كل حال أن حصار المهديين للخرطوم أعلن فيه المهدي أنه يرغب في القبض على "غوردون" حياً لأسره حتى يقايض به عرابي الذي قام بأسره الإنجليز في مصر [٧] ، وقد أدى ذلك إلى اهتمام مصر باملاكها في السودان فوضعت البلاد تحت إدارة أطلقت عليها اسم "نظارة الأقاليم السودانية وملحقاتها" ، كما اهتمت الحكومة بتدعيم الأمن وإنشاء القلاع والتحصينات [٨] ، وفي المقابل وبعد أن حقق المهدي انتصاراته وضع نظاماً إدارياً خاصاً بدولته على غرار نظام الخلافة الإسلامية ، فأصبح هو رسول الله وعين أربعة خلفاء على غرار الخلفاء الراشدين الأربعة (أبوبكر وعمر وعثمان وعلي) رضي الله عنهم ، وقد نعته السلطان العثماني بأنه نبي مزيف ، وأنه متمهدي ، وأنه شقي دنقله [٩].

نتج عن هذه الأحداث انضمام الأهالي وبعض أفراد الجيش إلى المهديين وقد اعتبرتها الحكومة حركات عصيان ، خاصة بعد كل انتصار حققه المهدي ، فقد بلغ عدد أتباع المهدي بعد موقعة "آبا" في أغسطس ١٨٨١ كان ٨٠٠٠ ثمانية آلاف رجل زاد بعد واقعة الشلالي في مايو ١٨٨٢ إلى ٢٠٠٠٠٠ رجل [١٠] وأصبح السودان الشرقي كله بعد سقوط الخرطوم في يد أنصار المهدي تحت سيطرة عثمان دقنه عدا سواكن التي

كانت في يد القوات المصرية ، كما أن التعاون الحبشي مع المهديين أدى إلى انسحاب حامية القلابات وحامية المتحة التي احتلها المهديون[١١].

ومن نتائج سقوط الأبيض عمل المهدي على تنظيم الإدارة فعلى سبيل المثال : أصدر منشوراً بأن أحمد سليمان أمين بيت المال أمين على إصلاح دنيا المسلمين ، وأن الخليفة عبد الله قام بإصلاح أمر الجيش [١٢] ، لذا أصدر أمراً للخليفة عبد الله أن يكون أمير جيش المهدية [١٣] ، كما أصدر منشوراً بأن عبد الرحمن النجومي أحد عماله [١٤] كما أصدر أمراً أجاز فيه قتل الأمراء المصريين وجميع عساكرهم واتباعهم لأنهم يحاربون ويعملون على أخذ أموال المسلمين كرها ، بل وأطلق عليهم لفظ النصارى ، واعتبر الترك كفاراً لمخالفتهم أمر الرسول [١٥].

أما غوردون فقد أرسل إلى المهدي يخبره بأنه قد تعين والياً على السودان باتفاق الحكومتين المصرية والإنجليزية لمعالجة حال السودان وفتح طريق الحج وفك الأسرى المسيحيين وغيرهم وإذا كان يريد أن يكون سلطاناً على كردفان فإنه يعطيه ذلك فطلب المهدي من عثمان دقنه بأن يكتب إلى غوردون بأنه قضى على حملة هيكس [١٦] وذلك تهديد لغوردون بأنه سوف يقضي عليه ، وقد سبق أن ذكرنا مثل هذا التهديد لرؤوف باشا وقد نفذ بالفعل.

لذا دعا المهدي غوردون للتسليم ولكن غوردون رد عليه رداً قاسياً ، فقد أجابه بأن السلاح هو الذي سيفصل بينهم وكانت النتيجة قتله [١٧] رغم ما قام به غوردون من إنشاء للطوابي مثل طابية "بري" حيث يوجد بها مركز قيادة القسم الشرقي وقائدها هو "أميرالاي نجيب بك" وهي تضم عدة مباني حصينة يلتف حولها خندق كبير [١٨] ناهيك عن تقوية دفاعاته في أم درمان حيث أرسل إليها قوة كبيرة من المشاة المدفعية [١٩] ، ولكن الحرب سجال ففي أغسطس عام ١٨٨٣ كانت واقعة "أوكاك" استشهد فيها عدد كبير من المهديين منهم أخوين لعثمان دقنه (أحمد دقنه ومحمد دقنه) وكذلك قاضي سواكن وأخوه [٢٠].

وفي أواخر فبراير ١٨٨٤ وصلت حملة قوامها ٤٠٠٠ أربعة آلاف جندي بقيادة الجنرال "جراهام" إلى سواكن [٢١] وفي ١٣ مارس من نفس العام حدثت معركة التمينيب وبلغ عدد القوات التابعة لجراهام من ترك ومصريين وإنجليز نحو عشرون ألفاً فيهم خياله نحو ستة آلاف تحت قيادة جراهام ، وفي هذه المعركة استشهد من المهديين نحو ألفين وجرح كذلك ، أما الإنجليز فقد خرج إليهم ثلاثة عشر ألفاً فألقى في قلوبهم الرعب فعادوا ، ولكن لم يصل منهم سواكن إلا خمسة أو ستة آلاف وهلك الباقي هلاكاً لم يعلموا كيفيته ، إلا أن تكون الأرض خسفت بهم وهو محل هلاكهم عند الناس[٢٢].

ولم تسمح بريطانيا لجراهام بالتقدم نحو بربره واستدعى مع قواته إلى مصر في ابريل بعد أن ترك بعض القوات للدفاع عن سواكن ومنع نفوذ المهدية من القرب إلى البحر الأحمر.

واضح أن السلطات البريطانية في سواكن كانت تخشى من حدوث تأثير للمهديين في الحجاز وتعمل على الحيلولة دون ذلك.

وفي الفترة التالية شدد المهديون هجماتهم على الحاميات المصرية في السودان الشرقي ، ومن أجل إنقاذ الحاميات المصرية في تلك الجهات أوفدت الحكومة البريطانية بعثة إلى إمبراطورية الحبشة بقيادة وليم وايدب عن الحكومة الإنجليزية ومازون بك محافظ مصوعه نيابة عن الحكومة المصرية لإبرام اتفاق مع الحبشة بهدف تسهيل عملية سحب وإنقاذ القوات المصرية التي أصبحت محاصرة وتأمين سلامتها عند مرورها بأراضي الحبشة في طريقها إلى ميناء مصوع وتمكنت هذه البعثة من إنجاز مهمتها وتوقيع معاهدة عدوة في ٣ يونيو ١٨٨٤ مع الأحباش على أن تحصل الحبشة على المناطق سوف تنسحب منها القوات المصرية في عمديب وسنهيت وقد تسلم الآثيوبيون وفق هذه المعاهدة مقاطعة بوغوص في ١٢ سبتمبر ١٨٨٥ كما سقطت كسلا في أيدي المهديين بعد ضغط وحصار استمر قرابة عام كما سقطت القضارف في أبريل ١٨٨٤ [٢٣].

معاهدة عدوة :

غادرت البعثة المكونة من الأدميرال وليام هيويت Sir William Hewett ويساعده كابتن سبيدي ويمثل الجانب البريطاني وميسون بك Mason محافظ مصوع – وهو أحد الضباط الأمريكان في خدمة الجيش المصري – ويمثل الحكومة المصرية ، مصوع متوجهة إلى الأراضي الأثيوبية لكي تتفاوض مع الإمبراطور وتوقع المعاهدة معه في ضوء التعليمات التي صدرت إليها ، وكتب الأدميرال في ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٤ رسالة إلى يوحنا يوضح فيها تفاصيل شروط المعاهدة المقترحة بين مصر وأثيوبيا وبريطانيا ، وكان الإمبراطور في منطقة ثيمبين Thembien فاقترح في رده على هيويت أن تكون المفاوضات معه في ماكالي ، ولكن بعد أن وصل الأدميرال وبعثته إلى عدوة في ٢٦ أبريل أصر على ألا يتقدم أكثر من ذلك ، مما جعل الإمبراطور يوافق على أن يأتي إليه ويقابله في هذه المدينة ، ولما كان ذلك يستغرق حوالي ثلاثة أسابيع ، فقد طلب إليه أن يناقش شروط الاتفاق مع رأس الولا وذلك حتى يصل إليه وبالفعل تم ذلك للاتفاقية ، وفي ٢٦ مايو كان الإمبراطور قد وصل إلى عدوة واستقبل الأدميرال وبعثته استقبالاً طيباً حيث تسلم الخطابات الموجهة من الملكة فيكتوريا والخديو واللورد نابيير وكذلك الهدايا التي قدمت له من المدافع والبنادق ، وقد سر الأمبراطور سروراً عظيماً بها.

وفي ٢٨ مايو تقابل الإمبراطور مع البعثة مرة أخرى حيث بحث هذه المرة بنود المعاهدة المقترحة والتي قدم الأدميرال مشروعها إلى الإمبراطور ، وقد قبلها وإن كان قد استفهم عن انسحاب الحاميات المصرية من مصوع ومنكولو ، ولما لم تكن لدى هيوبت أية اوامر بالانسحاب من مصوع أو منكولو فقد أجابه بأنه ستبقى حامية صغيرة في منكولو ، وقد قبل يوحنا ذلك الوضع مادام هذا تحت الحماية البريطانية.

وفي ٣١ مايو استأنفت المناقشة وكانت حول موضوع الجمارك في مصوع ، فاقترح الإمبراطور أنه بعد إسقاط مصاريف الميناء يقسم مناصفة ما يتبقى من حصيلة الجمارك بين مصر وأثيوبيا ، وطلب النص على ذلك في المعاهدة ، ولما كان ذلك يتعارض مع حقوق سيادة الدولة العثمانية على هذا الميناء فقد نجح الأدميرال في أن يحول الإمبراطور نظره عنها إلى أفضلية حصول أثيوبيا على حرية التجارة في مصوع ،

وأنه يستطيع أن يقيم نقطاً للجمارك في بلاده يفرض فيها الرسوم ويحصل ما يريده ، وفي اليوم الذي حدد للتوقيع على المعاهدة (٣ يونيه ١٨٨٤) طلب أن تسري المادة التي تنص على حرية التجارة في مصوع من هذا اليوم بدلاً من أول أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وقد وافق هيويت على ذلك وعدلت هذه المادة ، وعندما تم ذلك انتهت البعثة من مهمتها عادت إلى الساحل حيث بقى كابتن سبيدي في مصوع لتنفيذ شروط هذه المعاهدة بالتعاون مع ماسون بك محافظ مصوع.

وقد اشتملت المعاهدة على ست مواد ، نصت فيها على حرية التجارة والسماح لأثيوبيا بالقيام باستيراد الأسلحة بمجرد توقيع هذه المعاهدة ، وعند جلاء القوات المصرية عند تحصيناتها في كسلا واميديب وسنهيت تؤول ملكية هذه التحصينات بما تشمل عليه من مباني وأسلحة وذخيرة إلى أثيوبيا ، وتعهد الإمبراطور بتقديم كافة التسهيلات الممكنة للقوات المصرية في إنسحابها من كسلا وأميديب وسنهيت عبر الحدود الأثيوبية إلى مصوع . كما تعهد الخديوي بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لتعيين المطارنة المصريين الذين تحتاجهم كنيسة أثيوبيا ، وتعهد الطرفان مصر وأثيوبيا – بتبادل المجرمين من العدالة ، وابتداء من أول سبتمبر ١٨٨٤ ترد إلى الحبشة البلاد المعروفة ببلاد بوغوص . وأخيراً أحيل أي خلاف بين خديوي مصر وإمبراطور أثيوبيا بعد التصديق على هذه المعاهدة إلى بريطانيا حيث يقبل الطرفان تحكيم ملكتها في تسوية كل خلاف عساه أن يحصل بين أثيوبيا ومصر بعد التوقيع على المعاهدة على أن يوحنا بعد توقيعه على هذه المعاهدة أرسل إلى الخديوي يقول أن مسألة مصوع لم تنته وفق رغبته ، وادعى أن الخديوي يعلم أن مصوع كانت منذ عهد قريب خاضعة لأجداده وأباطرة أثيوبيا.

وقد اختلفت شروط المعاهدة قليلاً عن التعليمات الأصلية التي صدرت إلى هيويت قبل توجهه للتفاوض مع يوحنا ، فبالرغم من أن التعليمات كانت قد حرصت على حقوق السيادة العثمانية على سواحل البحر الأحمر ، أو في شرق السودان ، فإن المعاهدة لم تشر إلى هذه الحقوق ، بل أنه عندما طالب يوحنا بإعطائه كسلا أجابه الأدميرال بأنه

غير مزود بأية سلطة لإعطائه هذه المدينة ، فهو لم يحدد الجهة التي زودته بالسلطة ، وبالتالي يمكن استنتاج أنه مادام هو مبعوثاً من بريطانيا ومعه مندوب مصر أي أن كلا الدولتين لم تخولا له سلطة منح الإمبراطور مدينة كسلا ، وما يؤكد أن مقدمة المعاهدة لم تشر إلى تبعية مصر للدولة العثمانية بل ذكرت أن الخديوي باعتباره حاكماً مستقلاً مساوياً لملكة بريطانيا وإمبراطور أثيوبيا ، بالرغم من أن ذلك يتعارض مع معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وربما قصدت بريطانيا إبعاد الدولة العثمانية عن هذه المنطقة حتى لا تدخل في مشاكل دولية تعوق تحقيق أهدافها التوسعية بعد ذلك سواء في مصر أو السودان أو في باقي المناطق الواقعة على ساحل البحر الأحمر أو القرن الأفريقي ، كما أنه ذكرت اسم الخديوي توفيق بجانب ملكة بريطانيا وإمبراطور أثيوبيا فعلت ذلك بهدف إيهام الدول الأوربية المنافسة لها مثل فرنسا – التي عملت بعد ذلك على إخراجها من مصر – بأنها تعترف ضمناً باستقلال مصر وأن احتلالها لهذا البلد إنما هو احتلال مؤقت سرعان ما ينتهي عندما تستقر أحوالها الداخلية[٢٤].

أخلاء الحاميات المصرية :

أما عن عمليات إخلاء مديريات السودان ، فقد تبدأ منذ حملة هيكس الذي قام على رأس جيش كبير لمهاجمة الثوار المهديين ، إلا أن آلاف عديدة من الفرسان والمشاة المهدية وكثير من الأفراد الذين خرجوا من حملة هيكس وانضموا إلى المهدي تقدموا واخترقوا مربع هيكس وأبادوا حملته إبادة تامة حيث قتل كل أفراد الحملة باستثناء بعض مئات من الجرحى والأسرى الذين اختبأوا بين الجثث في موقعة "شيكان"، وكان ذلك يومي ٤ و ٥ نوفمبر ١٨٨٣ وعاد المهدي وأتباعه بكثير من الغنائم[٢٥] وتعتبر هذه الموقعة من أهم انتصارات المهدي وقواته ، وكان الضحية في ذاك آلاف من المصريين الذين دفع بهم حكامهم جبراً من الاحتلال الإنجليزي لقتال أشقائهم في السودان.

ولما قضى على حملة هيكس أخبر المهدي الأهالي بذلك وطالبهم بمحاصرة الخرطوم [٢٦] وساعد هذا النصر على انضمام كثير من السودانيين حيث رأوا فيه صدق مهديته.

وفي ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ أرسل شريف باشا مذكرة إلى سير إفلين بارنج برفض الحكومة المصرية ترك بعض مناطق السودان لعدم تمكين المهديين من السودان الشرقي ، وعدم اضطراب القبائل التي مازالت على ولائها للحكومة المصرية ، وكذلك القبائل المترددة مثل الكبابيش ، وبذلك يتسع نفوذ المهدي ، وتضيق رقعة أراضي مصر ، وعددت المذكرة فضل الاحتفاظ بالسودان وتمكين البعوث العلمية من ارتياده والإرساليات الدينية من الإقامة فيه ، كما اعترف شريف باشا في مذكرته بأن الثورة المهدية ثورة ذات طابع ديني ، ويجب التدخل التركي ، فمصر مدت يد العون في كثير من المواقف في القرم وكريت وصربيا وبلغاريا ، وعلى تركيا الإسراع حتى لا تمتد الثورة إلى طرابلس وإلى الجزيرة العربية [٢٧] وغفل شريف باشا عن حال تركيا التي لا حول لها ولا قوة ، فقد احتلت إنجلترا مصر دون أن تبدي تركيا أية مقاومة ، بل ما أصدره السلطان العثماني – عصيان عرابي – كان له أكبر الأثر في ضياع مصر.

نتج عن التهديد الإنجليزي للحكومة المصرية أن صدرت الأوامر في ١٦ يونيه ١٨٨٤ إلى الحاميات العسكرية الموجودة في مديرية التاكة بالانسحاب منها [٢٨] وبالفعل تم تسليم هذه المناطق الواقعة على الحدود جميعها للحبشة في ديسمبر من نفس العام[٢٩].

وقد أخبر قائد القوات المصرية في شرقي السودان بنصوص هذه المعاهدة ، عندما تقابل مع الأدميرال هيويت وميسون بك في مصوع في ٩ يونيه سنة ١٨٨٤ ، وذكر له أيضاً أن سنهيت واميديب والقلابات والجيرة والتاكة وباقي نقط الحدود ستسلم إلى أثيوبيا في شهر سبتمبر التالي وذلك بعد عودة جميع الجنود المصريين إلى مصوع بواسطة القوات الأثيوبية بقيادة رأس ميكائيل ، كما ذكر له أنه في حالة حدوث غارة على إحدى النقط المصرية عليه أن يقوم بتبليغ رأس ميكاييل المسئول عن تنفيذ الإخلاء، وكانت طريقة الإخلاء الآتي تتوجه جيوش أثيوبيا إلى القلابات والتاكه وما هم بالقرب من النقط المقيمة فيها جنود مصر حيث يجري تسليم هذه النقط بكامل معداتها ومهماتها إليهم ، وبحسب أمر الإمبراطور أو من ينوب عنه تتوجه هذه الحاميات إلى الجهة التي يحددها

لهم ، فإن كان داخل أثيوبيا كان جنود هذه الحاميات عزلاء ، أما إذا كانت الحاميات على أطراف مديرية التاكة فإنه يسمح لهم بالانسحاب بأسلحتهم وربما كان ذلك لحمايتهم من غارات المهديين حتى أميديب ومنها إلى مصوع بدون سلاح وبعدها تسلم أميديب إلى الأثيوبيين وتتوجه حاميتها إلى سنهيت حيث تسلم سلاحها إلى مخازن حامية سنهيت ، وكانت أولوية الإنسحاب للحاميات البعيدة عن الحدود الأثيوبية إلى أثيوبيا أو سنهيت ثم إخلاء الأخيرة وما يجاورها على الحدود الأثيوبية وتسليمها للأثيوبيين بعد ذلك.

ولما كانت بريطانيا تنوي سحب جميع الحاميات المصرية من كافة أنحاء السودان وليس من النقط التي جاءت في المعاهدة فحسب ، فقد بعثت ملكة بريطانيا برسالة إلى يوحنا بعد توقيع المعاهدة تقول فيها أنها تعتمد عليه في تقديم كافة التسهيلات لإنسحاب أية قوات مصرية قد ترغب في المرور عبر أثيوبيا إلى الساحل، وكانت مصر قد أصدرت أوامرها بتجميع قواتها في المحطات المحددة في المعاهدة الموقعة من أثيوبيا ، لذلك فقد أجلت عملية تسليم بوغوص إلى أثيوبيا التي كان محدداً لها ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، ولم يتم في هذه الوقت سوى تسليم طابية صغيرة هي طابية الصباب فقط الواقعة على بعد أميال من سنهيت كما سلمت معها جميع معداتها الحربية إلى نائب رأس الولا ، وقد أدى هذا التسليم إلى جعل الأهالي حول قلعة سنهيت تابعين لأثيوبيا ، أي أن سنهيت أصبحت تابعة فعلاً لأثيوبيا ما عدا قلعة سنهيت التي لم تسلم وذلك حتى يتم إخلاء السودان من الحاميات الأخرى.

ولقد أثار عدم تسليم سنهيت ، كلها بما فيها من منشآت وأسلحة إلى أثيوبيا أن أرسل الولا يحتج على ذلك إلى كابتن سبيدي ، وقد انزعج الأخير وأسرع وأرسل إلى الإمبراطور يوضح له أن رأس الولا قد فهم نصوص المعاهدة خطأ وأشار إلى أن إخلاء حامية سنهيت سيحدث فقط عندما تغادر حاميات كسلا وأميديب وسنهيت ، وضم سبيدي إلى رسالته هذه رسالة الملكة فيكتوريا التي تطلب فيها تسهيل انسحاب الحاميات المصرية الموجودة في كل أنحاء السودان.

على ألا يفهم من ذلك أن بريطانيا قد نقضت المعاهدة بعدم تسلمها بوغوص ولكنها استغلت رغبة يوحنا الشديدة في ضمها إليه للمساعدة على إخلاء كسلا من حاميتها المصرية والتي كانت محاصرة من المهديين ، وبالرغم من الحماس الذي أبداه يوحنا لانجاد حامية كسلا فإن تدخل الأثيوبيين في السودان قد يؤدي إلى نتائج خطيرة حذر منها الأدميرال هيوبيت ، كما أن جوردون عندما علم بأن يوحنا سوف ينجد الحاميات المصرية علق بقوله أن ذلك سيدعم ثورة المهدي ، إذ أن دخول شعب همجي يدعي المسيحية ضد أهل هذه البلاد المسلمين الذين ظلوا صامدين ضد المهدي سيؤدي إلى ازدياد الموقف في شرق السودان سوءاً وأن منحه سنهيت يقطع الطريق الآمن من مصوع إلى كسلا [٣٠].

ناهيك عن قسوة غوردون وتهكمه حتى على الأوربيين أنفسهم وقد ظهر ذلك جلياً في يومياته خاصة عندما علم أن بعض الأوربيين قد استسلموا للمهدي وأعلنوا ولائهم له وذلك بعد أن آلت كردفان كلها للمهدي واستسلم عدد من هؤلاء الأوربيين أمثال سلاطين باشا وفرانك ليبتون.

ليس هذا فحسب فقد عبر غوردون في يومياته عن غضبه حينما علم بأن عدداً من أفراد الإرسالية التبشيرية في كردفان (٥ قساوسة و ٦ راهبات) اعتنقوا المهدية وغيروا أسمائهم حرصاً على سلامتهم [٣١] وهذا دليل قوي على تعصب غوردون الديني وكراهيته للمسلمين ، ولماذا نقول هكذا فقط ؟ ألم يكن استعماري ؟ كما ألقى اللوم على الحكومة الإنجليزية لعدم تدعيمها لقوات صموئيل بيكر من قبل خاصة عندما نجح الدراويش في الاستيلاء على بربر وشعر غوردون بآثار هزيمة بيكر فقال : "لو أن الحكومة دعمت بيكر لأمكن الإبقاء على طريق بربر – طوكر مفتوحاً ولما هزمه الدراويش [٣٢] ويتضح من ذلك تكبر وعنجهية غوردون التي أدت إلى فصله.

ليس هذا فحسب فإن غوردون أصر على عدم التسليم للمهديين أثناء حصار الخرطوم ، وتظاهر بأنه يمكنه الصمود أمام الحصار لعدة شهور ، وأنه سوف يبقى في

الخرطوم لأطول فترة ممكنة ، فإما قمع الثورة أو الانسحاب إلى خط الاستواء وإن هذا ليس مشرفاً لحكومته لعدم اهتمامها بإنقاذه وانقاذ الحاميات الموجودة هناك [٣٣] ولكن عملية حصار الخرطوم وضرب المدينة بقذائف المدفعية التي غنمها المهديون من حملة هيكس ، ودخل المهدي الخرطوم وان المهديين أحرقوا كل الكتب والأوراق الحكومية ، أما الضباط الكبار فقد أرسلهم المهدي إلى أماكن بعيدة حيث قتلوا [٣٤].

إن المباحثات التي دارت بعد إبادة حملة هيكس والتي أدت في النهاية إلى قرار الحكومة البريطانية بالانسحاب من السودان وانتداب غوردون لتنفيذ هذه السياسة فقد أعلن اللورد جرانفيل في برقية لسير إفلين بارنج في ٤ يناير ١٨٨٤ أن الوزير المصري أو مدير المديرية الذي لا يتعاون مع الحكومة البريطانية عليه أن يخلي كرسيه لغيره [٣٥] ونتيجة لذلك ولاصرار الاحتلال الإنجليزي على وجوب إخلاء السودان ، وعلى الحكومة المصرية اتباع النصائح التي يسديها الإنجليز للخديوي وذلك لحسن إدارة مصر وسلامتها من الخطر ، وكان لتعجيل الحكومة البريطانية بطلب إخلاء السودان أثره حيث قدم شريف باشا استقالته من منصبه فقد رأى أن السودان تابعاً للباب العالي ، وقد وضع في أيدي المصريين أمانة لإدارته [٣٦] ومن ذلك التاريخ أخذت إنجلترا تعلن عن سياستها الاستعمارية في السودان وعلى مصر تنفيذ ذلك.

بعد استقالة شريف تألفت وزارة جديدة برئاسة نوبار على أساس تنفيذ سياسة الإخلاء التي طلبتها بريطانيا ، وما أن تم تأليف الوزارة ، حتى أسرع نوبار بإرسال تعليماته إلى نائب الحاكم العام في السودان لاتخاذ التدابير اللازمة نحو ترحيل النساء والأطفال والأهالي الذين يرغبون في ترك الخرطوم وإرسالهم إلى بربر كما طلب من إصدار الاوامر إلى قائد حامية سنار بالانسحاب إلى الخرطوم مع كل الموظفين والأهالي الذين يرغبون في ترك المديرية وكان على نائب الحكمدار أيضاً إبلاغ نفس هذه الأوامر لسلطات بحر الغزال وخط الاستواء.

وكان على حكومة نوبار أن تبحث عن الرجل الذي يصلح لتنفيذ سياسة الإخلاء التي قبلت وزارته السلطة على أساسها ، وفي أول الأمر اتجهت النية إلى إرسال عبد

القادر حلمي الذي أصبح وزيراً للحربية لسابق خبرته بشئون السودان ، غير أنه لم يقدر له السفر إنجاز هذه المهمة ، ذلك لأن بارنج أصر على أن يعلن الحاكم فور وصوله إلى الخرطوم إعتزام الحكومة المصرية ترك السودان وكان عبد القادر حلمي يرى أن إعلان هذه النية سوف يؤدي إلى انضمام القبائل التي مازالت موالية للحكومة إلى المهدي ، ومن ثم أصبح لا مناص من استخدام ضابط بريطاني للقيام بعملية الإخلاء وقبل بارنج (كرومر) استخدام غوردون لهذه المهمة ، ولن نتعرض هنا للظروف والخطوات التي انتهت باختياره ولكن نستطيع أن نقول أن غوردون أصبح بذلك المسئول عن تنفيذ خطة الحكومة الإنجليزية في إنهاء الوجود المصري في السودان (٣٧).

وبالرغم من أن يوحنا وقائده الولا استعدا بقواتهما لنجدة حامية كسلا فإن سبيدي أرسل إلى الإمبراطور يسأله أن يرسل قواته لا إلى كسلا ، ولكن للمساعدة في انسحاب الحامية المصرية من القلابات وسمح له بالاستيلاء على الأسلحة والذخيرة التي للحامية ، وكانت الحجة سوء موقف الحامية المصرية في القلابات وحاجتها الشديدة للانقاذ ، وقد لبى الإمبراطور هذا الطلب بسبب تأييد الملكة له فأقر الإمبراطور حملته لنجدة كسلا ، وقد أخبر بذلك نوبار باشا رئس النظار الذي تفاوض مع بارنج وقرر الاثنان التمسك بالحالة الحاضرة في كسلا حتى تتضح الأوضاع في الخرطوم ، وما يحدث من تطورات ، وخاصة بعد أن أرسلت حملة لانقاذ جوردون وذلك في أواخر سنة ١٨٨٤ (٣٨).

شرق السودان والدفاع عن سواكن :

في الفترة التالية لسقوط الخرطوم كان السودان الشرقي بأكمله قد سقط في يد أنصار المهدي وأصبح تحت سيطرة عثمان دقنه فيما عدا سواكن التي بقيت في أيدي القوات الحكومية فقد أمكن بفضل تعاون الأثيوبيين عقب معاهدة عدوة (٣ يونيو ١٨٨٤) انسحاب حامية القلابات بسلام فوصلت مصوع في أخر مايو ١٨٨٥ مع حامية المتمة التي احتلها المهديون بقيادة محمد ودرباب في ٥ مارس ١٨٨٥ ثم انسحبت حامية عمديب ووصلت إلى مصوع في ١٠ أبريل ، كذلك فقد أخليت سنهيت ووصلت حاميتها

إلى مصوع في نفس الوقت ، أما حامية الجيرة فقد انسحبت في ٨ يوليو ، واضطرت كسلا إلى التسليم للمهديين في ٣٠ يوليو من العام نفسه بعد صراع مع المهديين دام أكثر من عام أبلت حاميتها فيه بلاءاً حسناً وبعد أن نفذت فيها الأقوات على الرغم من الخدمات التي أدتها قبيلتا الحلانجة وبني عامر المجاورتان في الدفاع عن المدينة.

أما الأثيوبيون فقد تسلموا مقاطعة باغوص في ١٢ سبتمبر ١٨٨٥ طبقاً لنصوص معاهدة عدوة سالفة الذكر وكانت القضارف قد سلمت للمهديين في أبريل ١٨٨٤ ، وهكذا أصبح عثمان دقنه يسيطر على كل المنطقة المجاورة لسواكن وبات من الضروري أن يضع الخليفة يده على هذا الميناء لأنه طالما بقيت به قوات معادية فسوف يظل نقطة وثوب على حكومته وعلى الرغم من أن دقنه فشل في الاستيلاء على سواكن إلا أنه أصبح يسيطر على شرق السودان كله بعد انسحاب حملة جراهام ، وفي ١٢ مارس ١٨٨٥ وصل جراهام على رأس قوة كبيرة من الإنجليز والهنود والمصريين تبلغ ١٢ ألفاً ولم تكن قوات عثمان دقنة تتجاوز عشرة آلاف يتركز معظمها في مركز قيادته في تساي وما لبث جراهام أن التحم مع المهديين وأوقع بهم الهزيمة في معركة أوفرك في ٢٢ مارس التي تمكن بعدها من دخول تماي في ٣ أبريل بعد أن انسحب منها عثمان دقنه إلى المرتفعات المجاورة أملاً في أن تطارده القوات الحكومية ولكن جراهام انسحب من تماي نظراً لقلة المياه بعد أن أحرق المؤن والذخائر التي وجدها بها، ونتيجة لذلك أصبحت سواكن بمنأى عن التهديد المباشر للمهديين ، ويرى البعض أنه لو كانت الفرصة قد اتيحت لجراهام لمتابعة مطادرة عثمان دقنة لكان من المحتمل القضاء عليه نهائياً لولا قرار الحكومة الإنجليزية بانسحاب حملة جراهام من سواكن، تنفيذاً لسياسة إخلاء السودان والاكتفاء بموقف دفاعي في سواكن وعلى الحدود الجنوبية لمصر ، بعد أن تخلت إنجلترا عن فكرة هدم المهدي في الخرطوم.

والواقع أن جراهام انسحب إلى سواكن بعد أن أدرك عدم جدوى الاشتباك مع عثمان دقنه والحقيقة أن حملة جراهام الكبيرة لم تحقق الغرض الذي أرسلت من أجله فقد بقى عثمان دقنه يتمتع بحرية الحركة في شرق السودان وحقيقة أمكن إنقاذ سواكن وتأمينها

فضلاً عن تأمين مصر من الغزو عن طريق الصحراء الشرقية وساحل البحر الأحمر طالما ظلت القبائل على ولائها للحكومة . لكن على الرغم من هزيمة توفرك فإن المهديين لم تنزل بهم ضربة حاسمة بالإضافة إلى أن طريق بربر سواكن لم يفتح ولم يمتد الخط الحديدي سوى مسافة قصيرة وهي الأغراض التي نصح ولسلي من أجلها بإرسال حملة جراهام على السودان الشرقي.

تسلم هندرسون مقاليد الأمور من جراهام في سواكن وانسحب معظم القوة ولم يبق في سواكن إلا قوة من الجنود المصريين والهنود وبانسحاب جراهام وقوات عثمان دقنه إلى تماي ثانية وعادت سيطرته على شرق السودان ، ومن المحتمل أن تكون هذه الجملة قد أرسلت بقصد القضاء على احتمال مهاجمة أنصار المهدي لمصر من الصحراء الشرقية.

كان هذا هو الموقف في شرق السودان عندما تسلم التعايشي زمام الأمور في السودان خليفة للمهدي ، وما لبث عثمان دقنة أن انتقل لكسلا بعد استسلام حاميتها للمهديين وبعد أن حوله قبائل الأمرار والهدندوة ، وفي ١٩ أغسطس ١٨٨٥ سلمت حامية سنار إلى المهديين فأمر التعايشي قائده محمد عبد الكريم بتخريبها وكان العامل الحاسم في سقوطها هو إخلاء دنقلة [٣٩].

ومما يؤكد ذلك أن بريطانيا فيما بعد شجعت إيطاليا على احتلال كسلا بعد أن عقدت معها اتفاقية برجوعها إلى السودان عندما تسترده مصر ، وهذا الاتفاق كان مستحيلاً عقده مع يوحنا في ذلك الوقت لسببين أولهما عدم الرغبة في الكشف عن خططها المستقبلية حيال السودان في ذلك الوقت المبكر بالإضافة إلى معرفتها برغبة يوحنا في ضم المدينة إليه ، لهذا فضلت بريطانيا سقوط كسلا على أن ينقذها يوحنا ، ويؤكد ذلك أن الكولونيل ، شيرماسيد حاكم سواحل البحر الأحمر اعتقد أن حضور السفن الإيطالية محملة بالجنود أمام مصوع في أول فبراير سنة ١٨٨٥ فرصة جديدة أمام العرب والأثيوبيين في شرق السودان ، ولكن سيرافيلين بارنج أبلغه ، بأن جزء من قوات حملة الإنقاذ – بعد سقوط الخرطوم في ٢٦ يناير – قد يصل إلى سواكن ولكن ليست هناك أية

حملة مصرية أو إنجليزية ذاهبة إلى كسلا التي كان على حاميتها أن تقرر الخروج والسير صوب البحر الأحمر أو مفاوضة المهديين ، كما استبعد الاستعانة بقوات إيطالية كانت في مصوع لانقاذ كسلا لأن ذلك ليس في مصلحة بريطانيا (٤٠).

أما مصوع فكان الإيطاليون قد اتجهوا إلى اتخاذ مسلك الإنجليز والفرنسيين فقاموا بشراء أراضي في عصب القريبة من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وذلك من مشايخ القبائل ، ومع الانسحاب المصري في البحر الأحمر ، قام الإيطاليون باحتلال بيلول في ٢ فبراير سنة ١٨٨٥وقاموا بنقل الحامية المصرية الصغيرة التي وجدوها هناك على إحدى سفنهم إلى مصوع ثم وصلت البواخر الإيطالية في ٤ من فبراير أمام مصوع ودخلت الميناء يوم ٥ فبراير وقد قام المشاة الإيطاليون في اليوم التالي باحتلال القلعتين المسلحتين بالمدافع ، وهكذا احتل الإيطاليون مصوع بدون مقاومة ولكن دون ان تنسحب منها الحاميات المصرية . ولكن الجنرال جيني قام بمجرد استلامه للقيادة بإنزال العلم المصري ، ورفع العلم الإيطالي بدلاً منه على المراكز العسكرية والإدارات المدنية ، واستولى على الإدارات المصرية في مصوع وأخرج منها الموظفين والجنود وأرسلهم إلى القاهرة وبذلك أخليت أيضاً مصوع من الحامية المصرية (٤١).

لم يكن لدى بريطانيا نية إنقاذ حامية كسلا ولكن محاولة اتهام أثيوبيا بأنها لم تسارع بإنقاذ كسلا هو تغطية للهدف الحقيقي الذي تريد بريطانيا تحقيقه وهو سقوط السودان بحدوده في أيدي المهديين واسترجاعه بحدوده أيضاً دون أن يكون هناك فضل أو إدعاء من الإيطاليين أو الأثيوبيين في أي جزء منه.

وقد كان من الممكن أن ينعكس ما قامت به بريطانيا من تسليم مصوع للإيطاليين عن عملية انسحاب الحاميات المصرية من كافة مراكزها على الحدود ، إذ قد يعتبرها الإمبراطور عملاً عدائياً ضده ويوقف عمليات الانسحاب أو يتخذ الجنود المصريين رهينة عنده ، لكنه لم يفعل ذلك ، وبالتالي فإن كل ما قيل من أن الإمبراطور لم يفعل أي شيء لانقاذ حامية كسلا ، ما هو إلا محض افتراء وما قصد بهذه المحاولات إلا تغطية الرغبة

في سقوطها على أيدي المهدية ، ودخلت في مناقشات حول تفسير المعاهدة مع يوحنا وقائده الولا حتى يضيع الوقت وتسقط كسلا.

ومما يؤكد أن الولا ويوحنا استعدا لانقاذ كسلا أن هيويت نفسه كتب من عدن ، في ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٤ ، ١٤ يوليه من نفس العام أي بعد إبرام المعاهدة بفترة وجيزة بأن رأس الولا ومعه رأس ميكائيل وبقوة ضخمة تتقدم إلى داخل أقليم بركة طريق سنهيت متجهاً إلى كسلا ، وفي نفس الوقت يتقدم الإمبراطور بقواته حتى يتلقى بيلو Billo على بعد ٥٠ ميلاً من كسلا وأصدر الإمبراطور أوامره إلى زعماء القرى المختلفة التي ستمر عبرها قوات الإنقاذ الأثيوبية بإعداد المؤن لها عند مرورها إلى كسلا بعد قليل.

وبالرغم من هذه الاستعدادات فإنه نتيجة لتطور المناقشات في تفسير المعاهدة كانت الأوامر تصدر بتأجيل زحف جيش الانقاذ هذا وقد استمر هذا التأجيل حتى وقت استيلاء الإيطاليين على مصوع ، وعندما ساءت حالة حامية كسلا استنجد شارمسيد بيوحنا في ١١ أبريل ١٨٨٥ يحثه على إنجاد حامية كسلا على وجه السرعة ويعده بعشرة آلاف بندقية إذا ما قام بذلك ، وعندما تحرك يوحنا أخيراً بعد انتهاء المناقشات حول المعاهدة كان الوقت قد مر وساءت حالة الحامية وربما كان الدافع إلى إرسال هذا الخطاب للامبراطور لانقاذ الحامية هو حلول فصل الصيف وبالتالي تعذر الاسراع إلى نجدة الحامية التي كان واضحاً أنها على وشك السقوط ، ولقد أوضح رأس الولا سبب تعذر نجدة الحامية في ذلك الوقت وهو ان جنوده كانوا في شهر يونيه يذهبون إلى حقولهم لزراعتها ويتجمعون في مقر قيادتهم في سبتمبر ، بالإضافة إلى صعوبة التحرك بجيش كبير في موسم الأمطار ، بالرغم من معرفة شارمسيد بهذه الظروف فإنه أرسل مساعد حاكم مصوع إلى الولا بهدية من الأسلحة والنقود يحثه على التحرك، وقد رد الولا بأنه سوف يقود الحملة بنفسه بعد انتهاء موسم الأمطار وتجميع قواته ، أي في سبتمبر ، وفي هذا الوقت جاءت رسالة تهديد من عثمان دقنة قائد المهديين في شرقي السودان[٤٢].

استطاعت القوات المصرية والإنجليزية هزيمة المهديين في موقعة "جنس" أواخر ديسمبر ١٨٨٥ ، وكانت هذه الموقعة أخر العلميات الحربية ضد المهديين بعد أن تقرر إخلاء السودان ، وتم انسحاب الجنود في أبريل ١٨٨٦ ، وفي مايو انسحب الإنجليز من حلفا بعد ان تركوا بها حامية عسكرية مصرية للدفاع عن الحدود الجنوبية مع السودان (٤٣).

أما الذي نتج مباشرة عن انسحاب الحملة النيلية أو حملة الإنقاذ ، وإخلاء دنقلة، فكان : إخلاء سائر الأقاليم والمراكز التي بقيت حتى هذا الوقت في حوزة المصريين ودعم سيطرة المهديين في السودان ، ثم ما ترتب على هذين الأمرين من اقتطاع أملاك مصر الأفريقية ومحاولة الدول الاستيلاء عليها واقتسامها فيما بينها ، بانتزاعها من أيدي الدراويش.

إخلاء بقية السودان :

آذن سقوط الخرطوم وانسحاب حملة الإنقاذ (أي الفترة بين يناير ويوليو ١٨٨٥) بضياع سائر ممتلكات مصر في السودان ، بإخلائها والجلاء منها ، وذلك إما لتخضع هذه الأملاك لسلطان المهديين ، وإما لتستولي عليها الدول "المتسابقة" على امتلاك أفريقيا واقتسامها فيما بينها ، ففقدت مصر أملاكها في بحر الغزال ، وسنار ودارفور وخط الاستواء وفي السودان الشرقي ، وفي ساحل البحر الأحمر ، والصومال وهرر.

ففي دارفور – سادت الانقسامات الداخلية بعد تسليم سلاطين بك في داره (في ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣) وسبب ذلك أن عبد الله التعايشي عندما تولى الحكم بعد المهدي عمد إلى تولية أهله وخاصة أصدقائه الذين يثق فيهم مناصب الحكم في السودان الغربي الذي اعتبره بلاده ، فجرد محمد خالد زقل وعزله (يوليو ١٨٨٦) وكان هذا يعيش في دارفور بعد أن دانت له سنة ١٨٨٤ عيشة الملوك ، فسجنه الخليفة عبد الله في الأبيض ثم في أم درمان (حيث بقى بها حتى سنة ١٨٨٩ عندما عفا الخليفة عنه وسماه أميراً على دنقلة) وقام بالأمر في دارفور بعد زقل الأمير يوسف بن السلطان إبراهيم – الذي فشل عند فتح دارفور سنة ١٨٧٤ في معركة منواشي – وطمع يوسف في استرداد ملك

آبائه – وأرسل التعايشي جيشاً كبيراً برئاسة عامله "عثمان آدم" هزم يوسف الذي لقى حتفه في جبل مرة في يناير ١٨٨٨ ، ولكن لم يمض طويل وقت حتى ظهر في الغرب في دار تامة فقيه اسمه الشيخ أحمد واشتهر باسم أبي جميزة – بسبب شجرة جميز كبيرة كان يجلس عند جذعها ، استطاع أن يجمع حوله أهل الغرب من برقو وبرنسو ودار مساليت وتامة وغير ذلك ، وهم الذين حنقوا على الخليفة عبد الله أنه منع الحج إلى مكة وكان هذا قد أعلن أن الحج يمكن الاستعاضة عنه بالزيارة لقبر المهدي في أم درمان ، فادعى أبو جميزة أنه خليفة عثمان في الغرب ، وأنه قام لفتح طريق الحج ، وأنه يريد تخليص البلاد من المتمهدي ويعيد الإسلام صفاءه باتباع الكتاب والسنة ، وأن الحركة التي يقوم بها تلقى تأييداً من السنوسي ، شيخ الجغبوب ، وشيخ الجغبوب ، وقتئذ هو السيد محمد المهدي بن السيد محمد بن علي السنوسي مؤسس الطريقة السنوسية ، التي لم يكن من أتباعها أبو جميزة ، وإن كان لها أتباع كثيرون في الغرب.

ولقد تحدث ريجالند ونجت (Wingate) عن أثر هذه الحركة التي قام بها أبو جميزة : "لقد راجت وترددت أصداؤها في كل انحاء السودان الأخبار المحيرة والتي لا يعقلها إنسان ، وساد الاعتقاد حتى في القاهرة ذاتها بأن نهاية المهدية باتت قريبة ، وإن حاكماً جديداً قد ظهر سوف يفتح على الأقل طريق الحج إلى مكة ، وسوف لا يكون في حرب مع العالم قاطبة ، فبدا أن الخلاص صار قريباً وجعل كل امرئ يفد من السودان ينقل أنباء النجاح المطرد الذي تدركه الثورة القائمة ضد المهدية".

ولكن السيد محمد المهدي السنوسي لم يشأ التدخل لتأييد أبي جميزة في دعوته وأعلن تمسكه بالحياد في موقفه من المهدية ، في قوله : إنه (أي محمد المهدي السنوسي) إنما يعني بالدعوة إلى إصلاح الدين الحنيف سلماً لا حرباً ، بينما تنفر الملة التي إحياؤها نفوراً عظيماً بل وتشتد ثورتها ضد الدماء التي يهدرها والجرائم التي يرتكبها في السودان مثل هذا المتمهدي ، ولذلك فإنه لا يريد ولا يفكر في أن يتدخل في شيء مما

يحدث ، بل من واجب محمد أحمد وخليفته هذا أن ينظرا وحدهما في الوسائل التي تكفل لشخصيتها النجاة أو الهلاك المحقق.

وعلى ذلك فإنه بمجرد أن عرفت رغبة السنوسي الحقيقية ، انفض الناس من حول أبي جميز ، وضعف شأنه تدريجياً حتى استطاع عثمان آدم عامل الخليفة التعايشي أن ينزل بجيوش أبي جميزة – وكانت هذه بقيادة أخيه "ساغة" هزيمة ساحقة في ٢٣ فبراير ١٨٨٩ ، تمثل فيها "ساغة" وكان أبو جميزة نفسه قد توفى قبل ذلك مريضاً بالجدري.

وفي خط الاستواء أرسل نوبار باشا إلى أمين باشا بما يفيد أن الحكومة قد أخلت السودان وفوضته في اتخاذ أفضل الطرق لإخلاء البلاد والعودة إلى مصر عن طريق زنجبار ، ولم يكن في وسع أمين باشا الانسحاب من خط الاستواء لصعوبة الطريق من مديريته إلى زنجبار وان الحاميات كانوا من السود ، وكذلك أكثر ضباطهم وقد تزوجوا من نساء البلاد واقتنوا من رقيقها وفوق ذلك فإن انشغال أمين بك بدرس النبات والحيوان وعدم اهتمامه بالإدارة العسكرية أنسى العساكر الطاعة العسكرية حتى لم يكونوا يسمعون له أمراً إلا إذا وافق ميولهم "ولذلك فقد رفضوا الإذعان لأوامر الحكومة كما تضمنها كتاب نوبار باشا ، وأصروا إذا كان الإنسحاب لا مفر منه ، على أن يكون ذلك عن طريق الخرطوم وليس عن طريق زنجبار ، وتآمر الجند على أمين وكادوا يقضون عليه لولا أن تدخل بعض الضباط فحالوا دون ذلك.

ولكن كان قد وصل وقتئذ من رحلته في داخل أفريقيا الرحالة الروسي – الأماني ولهلم جونكر (Junker) (٤ ديسمبر ١٨٨٦) وأذاع هذا الرحالة – وفي قول بإيعاز من جون كيرك (Kurk) القنصل الإنجليزي في زنجبار – الأخبار عن الحالة السيئة التي كان عليها أمين في خط الاستواء ، وفي ٢٠ ديسمبر ١٨٨٦ أبرق إلى أوربا بطلب إرسال حملة لإنقاذ أمين ، فتألفت في لندن هذه الحملة برئاسة الرحالة هنري مورتون ستانلي Morton Stanley Henry وصلت إلى مصر في أواخر يناير ١٨٨٧ ، ثم قصدت إلى زنجبار حيث استكملت استعداداتها وغادرتها في ٢٤ فبراير قاصدة إلى مصب نهر الكونغو ، المكان الذي تقرر سير الحملة منه إلى مديرية خط الاستواء فدارت

الحملة حول رأس الرجاء الصالح ووصلت إلى مصب الكونغو في ١٨ مارس ١٨٨٧. وفي بحر الغزال : كتب مديرها "لبتون بك" إلى أمين باشا "الدكتور شينترز" مدير خط الاستواء في ٢٨ أبريل ١٨٨٤ لقد انتهى الأمر فيما يتعلق بي هنا ، فكل فرد قد انضم إلى المهدي ، ويتولى جيشه شئون المديرية (أي يتسلمها) في اليوم بعد النهار التالي "وسلم لبتون في اليوم التالي إلى الأمير كرم الله الكركاوي ، ومن ذلك الحين سادت الفوضى والانقسامات الداخلية وانتهى الحال كما حدث في دارفور بانسحاب الدراويش من بحر الغزال سنة ١٨٨٦ (٤٤).

الجدير بالذكر أن رحيل المصريين من البلاد السودانية أدى إلى ظهور كثير من حركات التمرد والقلاقل ، حيث حل محل المصريين حكام وطنيين ، وأصبحت المشاكل تهدد الحدود السودانية فكانت القوة الحبشية في الشرق ، وكانت الحرب مستعرة مع مصر في الشمال وحول سواكن مع الإنجليز ، مع الأخذ في الاعتبار تهديد الإيطاليين من مصوع ، وبقى أمين باشا ، مسيطراً على خط الاستواء (٤٥).وفي سبتمبر ١٨٩١ قام الخليفة عبد الله بجمع نحو ١٥٠٠٠ فرد وقام بتجنيدهم ، منهم ٦٠٠٠ فرد تم جمعهم من مختلف قبائل البقارة ، ووضع منهم أورطة في الجهة اليسرى من سواكن وضم إليه (محمد أحمد) أمير الفاشر الذي نجح في مقاومة "بوكار"(٤٦) وكان في ٣٠ أبريل من العام التالي (١٨٨٨) أن التقى ستانلي مع أمين في مكان إلى الجنوب الغربي من (ألبرت نيانزا) فسلمه ستانلي (فرماناً) من الخديوي توفيق بتاريخ أول فبراير ١٨٨٧ ، وفيه يبلغ الخديوي (أميناً) أن حملة برئاسة ستانلي تألفت لانقاذه هو والضباط والعساكر الذين (معه) من المركز الحرج الذي صاروا إليه والمجئ بهم إلى مصر في الطريق التي يختارها ، ثم يخير "أميناً" بين المجيئ إلى مصر أو البقاء حيث هو مع الضباط والعساكر ويختم الخديوي فرمانه بهذه العبارة "ولكن اعلموا أن من أحب البقاء هناك من الضباط والعساكر فهو إنما يفعل ذلك على مسئوليته ، فلا ينتظر أية مساعدة من الحكومة ، أفهم ذلك جيداً وأفهمه للضباط والعساكر ليكونوا على بصيرة مما يفعلون، ولكن فريقاً من الضباط الذين كانوا من رجال الثورة العرابية حرضوا القسم الآخر على الثورة ، وكادوا يفتكون بأمين

وبأحد أعوانه في ١٩ أغسطس ١٨٨٨ وتقرر عزل أمين من منصبه في ٢٣ سبتمبر ، وتسمية أحد الضباط العصاة مكانه وهو حامد أغا.

ولكن لم يكد يستقر الأمر لحكومة العصاة الجديدة حتى جاءت الأخبار بأن الدراويش حضروا إلى (لادو) في ثلاثة وابورات وتسعة مراكب واستولوا عليها وكان الخليفة عبد الله التعايشي قد عزم على فتح خط الاستواء ، فخرج جيش الدراويش بقيادة "عمر صالح" من أم درمان في ١١ يونيه ١٨٨٨ ، ووصل إلى لادو في أكتوبر ، وعلم عمر صالح أن أميناً في (الدفلاي) وأن أول مراكزه في الرجاف ، فبعث إليه بكتاب يدعوه فيه إلى التسليم ، فقتل العصاة رسل عمر صالح وصمموا على الحرب ، وأوقع عمر صالح بهم هزيمتين كبيرتين عند الرجاف التي استولى عليها (١٢ نوفمبر ١٨٨٨) بعد أن قتل حامد أغا وكثيرون من الضباط المصريين ، وكان من أثر هذه الهزيمة أن العصاة في النقط الجنوبية قرروا إطلاق سراح أمين ومونتيني جفسون وسائر المسجونين ليذهب "أمين" بهم والنساء والأطفال والموظفين المدنيين إلى (ودلاي) وفي ١٥ نوفمبر تقدم المصريون إلى (الدفلاي) – دوفيله – وضربوا عليها الحصار منذ أربعة أيام ، ولكنهم فشلوا بعد أن انهزموا في اليوم الرابع ، ونفذت منهم الذخيرة فاضطروا للارتداد والانسحاب إلى الرجاف ، وأما أمين فإنه عندما أشيع يوم ٤ ديسمبر أن (الدفلاي) سقطت في أيدي الدراويش ، انتقل من (ودلاي) إلى (تنقرو) (Tungurn) (على شاطئ بحيرة ألبرت الشمال الغربي) ينتظر فيها "ستانلي" الذي وصل إلى غربي البحيرة في ١٦ يناير ١٨٨٩ عند نقطة بالقرب من قرية الزعيم كفاللي (Cavalli) وعين استانلي يوم ١٠ أبريل للانسحاب ولكن أميناً تردد في الانسحاب من غير أن يتمكن الراغبون في السفر من رجال الحاميات من الحضور إلى (كفاللي) فطلب مهملة ثلاثة شهور ، فرفض ستانلي ، وقرر إرغام أمين على الخروج.

أما في سنار : فقد بدأ المهديون يحاصرون عاصمتها (مدينة سنار) من أواسط شهر نوفمبر ١٨٨٤ ، ودافع عنها "حسن صادق" مدير عموم سنار دفاعاً مجيداً إلى أن قتل في إحدى الوقائع وتسلم القيادة النور بك الذي تولى الدفاع عن سنار بعد أن ضيق

الدراويش الحصار عليها بقيادة محمد عبد الكريم ٩ وفي ١٧ يونيه ١٨٨٥ حاول محمد عبد الكريم اقتحام تحصينات البلدة ولكنه انهزم هزيمة كبيرة وعلى ذلك فقد بقى الدراويش على حصارها ، وفي واقعة بجهة (كساب) بالقرب من سنار أوقع الدراويش الهزيمة بقوة كانت أخرجتها الحامية للاستيلاء على مخزن للحبوب ، وقتلوا رئيسها "حسن عثمان" في ١٧ أغسطس ، وبعد يومين اضطرت سنار إلى التسليم في ١٩ أغسطس ١٨٨٥ ، وكان هذا التسليم في عهد الخليفة عبد الله التعايشي الذي أمر قائده محمد عبد الكريم بتخريبها والعودة إلى أم درمان ، ولقد بقيت سنار من ذلك التاريخ خراباً لا يسكنها أحد حتى أعيد تعميرها بعد استرجاع السودان.

وفي السودان الشرقي : بدأت الثورة تتحرك في كسلا عند قدوم عثمان دقنه إلى سواكن في أغسطس ١٨٨٣ ، ولكن لم تشتد إلا بعد هزيمة هيكس في شيكان في نوفمبر من السنة نفسها ، وفي فبراير ١٨٨٤ أوقع الدراويش هزيمة كبيرة بعسكر الحامية ، الذين ما لبثوا حتى انتصروا عليهم في الشهر التالي ، واستمرت الحرب سجالاً بين الفريقين ، وطلبت كسلا النجدة من سواكن ، فاعتذر محافظها الكولونيل تشرمسيد لعدم وجود مدد لدى الحكومة وأشار على الحامية بالانسحاب إلى مصوع وفي ١٣ أبريل ١٨٨٥ كان قد نفذ الزاد من الحامية واضطر الجنود إلى أكل الحمير وكتب مدير كسر "أحمد عفت الشركسي" إلى القاهرة أنه لا يستطيع الصمود طويلاً من غير وصول النجدة إليه سريعاً ، وأخيراً اضطرت كسلا إلى التسليم للدراويش في ٢٩ – ٣٠ يوليو ١٨٨٥ (٤٧).

أصبح شرق السودان دائم الاضطراب ، ولم يكن لحاكم البحر الأحمر أي وجود أو احترام بأبعد عن مدى مدافع سواكن ، وكانت قبائل المنطقة تدين بالولاء لمصر ، وكان بعضها يتعامل مع عثمان دقنة ، وفي ذلك الوقت كان حاكم سواكن العقيد لويد الذي كان يعاني من شدة المرض ، ليس هذا فحسب فإنه لا يملك القوات الكافية للهجوم على عثمان دقنة عند منطقة أركويت (٤٨).

وأما فيما يتعلق بسائر الحاميات في السودان الشرقي وعلى طول حدود الحبشة فقد سلمت القضارف أو سوق أبوسن في أبريل ١٨٨٤ ، وغرب الدراويش الحصار على القلابات ، وعلى حاميتي المتمة والجبرة.

وكان من أجل إنقاذ هذه الحاميات والمحاصرة في السودان الشرقي أن أوفدت الحكومة البريطانية إلى الملك يوحنا "يوحناس" نجاشي الحبشة بعثة من الأميرال السيروليم هويت (Sir William Hewett) من قبل إنجلترا ومازون بك (Mason) محافظ مصوع بالنيابة عن الخديوية المصرية لإبرام معاهدة مع يوحنا لهذا الغرض ، وبالفعل أبرمت هذه المعاهدة في عدوة ٣ يونيه ١٨٨٤ وقد سبق ذكرها ، وصادقت عليها بريطانيا في ٤ يوليو ، ومصر في ٢٥ سبتمبر ١٨٨٤ ، وقد تعهد يوحنا بمقتضى المادة الثالثة منها بأن يسهل لجيش الخديوي المعظم الانسحاب من كسلا وعمديب وسنيهب واجتياز أثيوبيا إلى مصوع.

وأمكن بفضل تعاون الأحباش إذا انسحاب حامية القلابات بسلام من المتمة في ٢٨ فبراير ١٨٨٥ فوصلت مصوع في آخر مايو ، واحتل القلابات الدراويش بقيادة (محمد ود أرباب) في ٥ مارس ١٨٨٥ ، ثم انسحبت حامية أميديب (عمديب) ووصلت إلى مصوع في ١٠ أبريل وكذلك سنهيت ووصلت حاميتها إلى مصوع في ١٩ أبريل، وانسحبت حامية الجيرة في ٨ يوليو ١٨٨٥ ووصلت إلى مصوع في أوائل فبراير من العام التالي . وفي ١٢ سبتمبر ١٨٨٥ تسلم الأحباش مقاطعة بوغوص (أوسنهيت) حسب المعاهدة ، وهكذا بفضل تعاون الأحباش لم يسقط في أيدي الدراويش من كل هذه الحاميات غير حامية القضارف التي سلمت للدراويش في أبريل ١٨٨٤ قبل عقد المعاهدة مع الأحباش بشهرين تقريباً [٤٩].

وفي ١٩ فبراير ١٨٩١ كانت موقعة "عفافيت" تحت قيادة السير فرنسي غوران فيل باشا سردار ضد المهديين بقوة عسكرية تقدم بها الإحتلال (التيب) وهي مكونة من ٨٥ ضابطاً و١٩١٦ عسكرياً و١٥١ حصاناً و١٩٥ جملاً و٣٠ بغلاً و٤٦ حماراً ، وأنه استطاع احتلالها وترك بها حامية عسكرية لحراستها . كما قام جرانفيل بطرد الدراويش من

جنوب منطقة "كرباجيت" وهزموهم في جهة "تمرين" وتم التقدم نحو "عفافيت" مركز قوة الدراويش شرق السودان الذين هربوا منها عند وصول القوات وفي عفافيت بلغت قوة الدراويش نحو أربعة آلاف مقاتل تحت قيادة عثمان دقنة وقتل فيها أكثر أمراء دقنة الكبار ، أما خسائر الجيش المصري فكانت ١٠ قتلى و٤٨ جرحى.

الجدير بالذكر أن الجيش المصري هذا كان يقوده ضباط إنجليز [٥٠] ، كما تم زيادة عدد القوات المصرية لحفظ الأمن في ربوع السودان وإقامة الاستحكامات والحصون لمحاربة الدراويش [٥١].

أما في ساحل البحر الأحمر والصومال وهرر : فقد تقرر إخلاء هذه البلاد تنفيذاً لسياسة الإخلاء التي قررتها الحكومة البريطانية.

واختلف الوضع السياسي في ساحل الصومال ابتداء من زيلع إلى الجنوب عن الوضع في جزء الساحل الممتد من زيلع شمالاً إلى مضيق باب المندب ، في حين أن السلطان العثماني كانت له حقوق في السيادة على المنطقة من باب المندب إلى زيلع لم تكن الحكومة البريطانية تعارضها ، وعلى أنها لم تعترف بها رسمياً وذلك بينما دأبت الحكومة البريطانية على معارضة إنكار حقوق السيادة التي للسلطان العثماني على المنطقة الممتدة من زيلع جنوباً إلى رأس حافون ، وقد سويت هذه المسألة بإبرام المعاهدة البريطانية المصرية (بخصوص سواحل الصومال) في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ [٥٢].

وقام التجار الأجانب في هرر والأعيان والعلماء والاهالي يحتجون على ما أشيع عن فكرة إخلائها ، ويهددون بالرحيل مع العساكر المصرية ، وتكون الحكومة المصرية مسئولة عما يكفل لهم معيشتهم بمصر.

وقدمت عريضتان إلى حكمدار عموم هرر الأولى من التجار الأجانب مؤرخة في ٦ أغسطس ١٨٨٤ بإظهار أسفهم لما أشيع عن عزم الحكومة المصرية سحب عساكرها من هرر ويطلبون بقائها حرصاً على متاجرهم واملاكهم ، والأخرى من أعيان وعلماء وتجار أهالي هرر بنفس المعنى [٥٣].

وفي ٢٩ مايون ١٨٨٤ أصدر اللورد جرانفيل إذا تعليماته إلى السفير الإنجليزي لدى الباب العالي "اللورد دفرين" باعتبار المعاهدة البريطانية المصرية المبرمة في (٧ سبتمبر ١٨٧٧) غير قائمة وإبلاغ الباب العالي أن الحكومة البريطانية فيما يتعلق بجزء الساحل الممتد من زيلع جنوباً (إلى رأس حافون) قد قررت اتخاذ الترتيبات التي تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والسلام ولرعاية المصالح البريطانية خصوصاً في (بربرة) التي تمد عدن بحاجاتها الرئيسية ، وذلك بمجرد أن ينسحب المصريون من هذه الجهات ، واحتج الباب العالي بطبيعة الحال على هذا التبليغ ولكن دون طائل.

وفي ١٣ سبتمبر ١٨٨٤ خرج رضوان باشا (البحري) من السويس لإخلاء بربرة وهرر وزيلع ، فوصل إلى عدن في ٢٣ سبتمبر ، ووجد بها الضابط الإنجليزي الماجور هنتر (Hunter) في انتظاره ، فقصد سوياً إلى بربرة حيث قرأ رضوان باشا لأهلها الأمر العالي القاضي بإخلائها وتسلم الإنجليز بربرة ، وفي أكتوبر ١٨٨٤ تعين "والش" (Walsh) أول موظف إنجليزي لحكومتها بمعاونة قوة من الهنود ، وأخطر اللورد ليونس السفير الإنجليزي في باريس الحكومة الفرنسية في ٢٣ أبريل ١٨٨٥ أن "محمية" بريطانية قد تأسست في هذا القسم من الساحل.

أما هرر فقد أجبرت إنجلترا مصر على إخلائها حيث شرع رضوان باشا والماجور هنتر منذ نوفمبر ١٨٨٤ في تنظيم حكومة وطنية بها برئاسة عبد الله بن أمير هرر الذي سلم للمصريين في أكتوبر ١٨٨٥ ، محمد عبد الشكور ، وفي ٢٥ أبريل ١٨٨٥ قرأ رضوان باشا على أهلها الأمر القاضي بإخلاء هرر ... وفي أبريل ومايو ١٨٨٥ أخليت هرر نهائياً ، غير أن حكم الأمير عبد الله لم يستمر طويلاً ، إذا لم يلبث أن فتحها منليك الثاني وضمها إلى الحبشة في سنة ١٨٨٧ (٥٤).

وفي ١٩ فبراير ١٨٨٥ تم إخلاء هرر وتسليم إدارتها لابن أميرها السابق (عبد الله أفندي محمد) الذي انتخب أميراً على هرر ، وفي ١٥ يوليو ورد تقرير من رضوان باشا من تسليم هرر وبربرة وزيلع وشرح فيه تفصيل ما قام به ، وحالة الأسى التي كان عليها المكان لإخلاء هذه الجهات وعندما قدم التجار الأجانب يعترضون على الحكومة

إخلاء هذه الجهات – إلا أن قنصل إنجلترا نهرهم وذكر لهم من لم يريد البقاء فعليه بالرحيل [٥٥].

وفي زيلع ، سألت الحكومة البريطانية بواسطة سفيرها باستئناف سفيرها في الآستانة الحكومة العثمانية في ١٤ مايو ١٨٨٤ أن تبادر هذه الحكومة باستئناف ممارسة حقوق السيادة على الموانئ المصرية ، على ساحل البحر الأحمر فوراً وأن يحتل جنود عثمانيون هذه الموانئ ، ثم عادت في ١٧ يوليو ١٨٨٤ فطلبت من الباب العالي أن يتخذ الخطوات الضرورية لفرض سيطرته على ميناءي تاجورة وزيلع بمجرد انسحاب الجنود المصريين منهما ، ولكن الباب العالي آثر التسويف كعادته ، ولما كان يخشى من قيام اضطرابات في جهة زيلع فقد صدرت التعليمات إلى اللورد دفرين في أول أغسطس ١٨٨٤ أن يبلغ الباب العالي : أنه إذا لم تكن الحكومة العثمانية متهيئة لاتخاذ الخطوات اللازمة لاحتلال زيلع فوراً فسوف يكون ضرورياً أن ترسل حكومة جلالة الملكة قوة إلى زيلع للمحافظة على النظام ، ولم يعر الباب العالي هذا التحذير أي التفات ، وفي ٢٤ أغسطس ١٨٨٤ أبرق الماجور هنتر إلى السير أفلن بارنج أن القوات البريطانية نزلت في زيلع ، وحتى ١٨٨٧ بقيت القوات السودانية المصرية تحتل زيلع لحساب الإنجليز ، ثم أنزلت الراية المصرية نهائياً في أكتوبر ١٨٨٨.

وفي تاجورة كان الفرنسيون قد عقدوا مع أحد مشايخها "أبو بكر شحيم" معاهدة في ١١ مارس ١٨٦٢ تخول فرنسا نظير مبلغ من المال الحق في امتلاك ميناء (أوبوك) (Obok) والمنطقة المجاورة لها والبالغ مساحتها ٢٥ ميلاً مربعاً في خليج تاجورة ، وانتهزت فرنسا الفرصة الآن فوصل مركب فرنسي إلى ميناء (رشال) (Richal) القريب من تاجورة في أوائل مايو ١٨٨٤ مهد وصوله لضم تاجورة نهائياً لفرنسا [٥٦].

حيث أرسلت فرنسا إلى الدول منشوراً يعلنها بأن سلطان تاجورة قد عقد معاهدة في ٢١ سبتمبر ١٨٨٤ مع فرنسا يضع فيها بموجبها أرضه تحت الحماية الفرنسية ، وعلى هذا احتلت القوات هذه المنطقة واحتجت تركيا على ذلك ، ولخليج تاجورة أهمية

لأوبوك وقد تم الاحتلال بعد جلاء القوات المصرية عنها ، حيث احتلتها القوات الفرنسية الموجودة في أوبوك في ١٧ نوفمبر ١٨٨٤ (٥٧).

أما في مصوع : فقد أبرق من سواكن الكولونيل تشرمسيد (Chermisde) في ٢٢ يناير ١٨٨٥ يطلب من المسئولين في القاهرة اتخاذ قرار سريع بشأن مصوع التي صارت تسود فيها الفوضى ، ولكن الحكومة المصرية كانت عاجزة عن فعل شيء وصارت المسألة الآن هي النظر فيمن يكون له احتلال مصوع بعد أن يخليها المصريون ، وكان الطليان منذ ١٨٦٣ ، ١٨٧٠ قد احتلوا خليج عصب (أصاب) وهم في السنوات الأخيرة مهتمون بتأسيس مستعمرات لهم حتى يتساووا في هذا المضمار مع الدول العظمى الاستعمارية ، ولذلك فهم يخشون أن يستولى غيرهم على مصوع ، وبدأوا يجسون نبض الإنجليز في هذه المسألة فكتب اللورد جرانفيل إلى سفيره في روما في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٤ ، أنه أبلغ الكونت نيجرا (Nigra) السفير الإيطالي في لندن أن حكومة جلالة الملكة راغبة في إخطار مشاعرها الودية نحو إيطاليا بكل الوسائل وأنه قال للكونت أن الحكومة المصرية عاجزة عن الاستمرار في التمسك بكل ساحل البحر الأحمر الأفريقي ، وفي هذه الظروف تعود المواني بطبيعة الحال إلى تركيا ، وصار للحكومة البريطانية بعض الوقت وهي تنصح للباب العالي أن يعيد استيلاءه عليها ، ويسره – كما استمر جرانفيل يقول – يلاحظ أن المسيو مانشيني (Mancini) وزير خارجية إيطاليا ، يدرك تماماً أن ليس لنا حق ولا ندعي أن لنا حقاً في إعطاء شيء لا نملكه ، فإذا شاءت الحكومة الإيطالية احتلال بعض الموانئ موضع المذكرة ، فإن هذه مسألة بين إيطاليا وتركيا ، ولكني استطعت تعريفه أنه فيما يتعلق بحكومة جلالة الملكة ، ليس لديها أي اعتراضات على احتلال الإيطاليين لمواني زولا (زلا) وبيلول أو مصوع ، وعلى ذلك فقد انتهزت الحكومة الإيطالية فرصة اعتداء وقع على بعض السائحين الطليان وقتلهم في مكان قريب من مصوع ، فأرسلت أسطولها إلى مصوع في فبراير ١٨٨٥ ، وفي ٦ أبريل تسلم الطليان مصوع وانسحبت منها الحامية المصرية عائدة إلى مصر (٥٨).

وباحتلال إيطاليا لميناء مصوع ضمنت أحسن ميناء طبيعي في البحر الأحمر وقد شبهته إيطاليا بمفتاح البحر المتوسط [٥٩].

وهكذا أخلى المصريون السودان ، ومع أن المهديين استولوا كما رأينا على بحر الغزال وسنار ودانت لهم دارفور ومديرية خط الاستواء ، ثم احتلوا في السودان الشرقي كسلا والقضارف فقد اضطروا إلى الجلاء عن بعض هذه الأقاليم بعد سنوات قليلة ، فأخلوا بحر الغزال في سنة ١٨٨٦ وكذلك دارفور بعد سنة ١٨٨٩ بينما احتل الأحباش كما رأينا بوغوص سنة ١٨٨٥ ، وهرر سنة ١٨٨٧ واقتسم الإنجليز والفرنسيون والطليان بلاد الصومال فيما بينهم ، وتوغل الإنجليز في أوغنده ، والفرنسيون والبلجيكيون في إقليم بحر الغزال حتى وصلوا إلى حوض النيل الأعلى في السنوات التالية ، فكان على عهد سيطرة المهدية إذا أن حدث اقتسام أملاك مصر في السودان واستيلاء الدول الأجنبية عليها ، أما المسئول عن ذلك فكان الخليفة عبد الله التعايشي الذي خلف محمد أحمد والذي أقام حكومة مستبدة غاشمة تسلطت على أهل السودان ، ولكنها كانت عاجزة كل العجز عن الاحتفاظ بتلك الإمبراطورية التي أسسها المصريون خلال ستين عاماً في شرق ووسط أفريقيا [٦٠].

تحملت مصر من أرواح وأموال وعتاد أضعاف ما تحملته بريطانا للعمل على استرداد السودان وتخليصه من المهديين وبريطانيا هي التي دفعت مصر إلى ذلك العمل لأنها المستفيد الأول من ذلك العمل ، وكانت التكاليف أكثر من ٢.٣٥٠.٠٠٠ جنيه مصري دفعت بريطانيا منها ٨٠٠.٠٠٠ جنيه والباقي وقدره ١.٥٥٠.٠٠٠ جنيه دفعته مصر [٦١].

وانتصرت القوات المصرية على الدراويش في كثير من المواقع أهمها موقعة "أم درمان" التي قضت على المهديين [٦٢].

أما حجم القوات المصرية والإنجليزية التي اشتركت في استرداد السودان يلاحظ أن القوات الإنجليزية التي اشتركت لا تمثل شيء هام في عملية الاسترداد ، وإنما تم ذلك على عاتق القوات المصرية لتقدم السودان هدية إجبارية للإنجليز.

وإجمالي هذه القوات تمثل في :-

١- المعارك الآتية لم يكن بها أي عسكري أو ضابط إنجليزي ، بل اعتمدت كل الاعتماد على الجيش المصري :

- العمليات الافتتاحية بدنقلة عام ١٨٩٦.
- معركة فركة ٨ يونيو ١٨٩٦.
- احتلال أبوحمد ١٧ أغسطس ١٨٩٧.
- احتلال عطبرة.
- احتلال القضارف ٧ سبتمبر ١٨٩٨.
- احتلال الروصيرص ٢٦ سبتمبر ١٨٩٨.
- عملية الدخيلة ٢٦ ديسمبر ١٨٩٨.

٢- أما المعارك الآتية فكان للإنجليز بعض قوات قليلة للغاية بالمقارنة للقوات المصرية وهي كالتالي :-

- العملية الصغرى بالحفير ١٩ سبتمبر ١٨٩٦ .

الإنجليز (كتيبة مشاه انتهت بقتيل وآخر جريح).

- معركة العطبرة ١٨ أبريل ١٨٩٨.

شارك الإنجليز بـ(٤ كتيبة مشاة وبطارية ميدان وبطارية مدفع ماكينة وانتهت بمقتل ٢٦ وجرح ١٠٦)

- معركة أم درمان ٣ سبتمبر ١٨٩٨

للانجليز (٨ كتيبة مشاة و ٤ كتيبة خيالة و ٢ بطارية ميدان و ٢ بطارية مدفع ماكينة ، انتهت بمقتل ٢٨ وجرح ١٥٣).

- معركة فاشودة :

اشتركت فيها القوات الإنجليزية بنصف كتيبة مشاه فقط [٦٣].

الأملاك المصرية في الصومال بعد الإنسحاب :

أولاً : الصومال البريطاني :

قامت بريطانيا باحتلال ثغري زيلع وبربرة بعد تردد تركيا في احتلالهما وجعلت منهما أساساً لمستعمرة بريطانية تشمل كل الساحل الجنوبي لخليج عدن حتى المحيط الهندي وسمي بالصومال البريطاني ، واتخذت بريطانيا هذين الثغرين لمراقبة السفن الذاهبة إلى الهند عن طريق البحر الأحمر ، ثم توصلت إلى عقد اتفاق مع إيطاليا لتحديد الحدود بين الصومال البريطاني والصومال الإيطالي ، وفي معاهدة ٩ فبراير سنة ١٨٨٨ اعترفت فرنسا بالحماية البريطانية على ساحل الصومال البريطاني ، وقد أبلغت بريطانيا الدول في ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٧ أن الساحل الصومالي ابتداء من رأس جيبوتي إلى بندر زيادة قد وضع تحت الحماية البريطانية.

ثانياً : الصومال الفرنسي :

بعد حصول فرنسا على أوبوك قامت في ٩ أبريل سنة ١٨٨٤ بعقد معاهدة صداقة مع سلطان ناحية تسمي قبة الخراب ، وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ عقدت معاهدة مع سلطات تاجورة أبلغتها رسمياً إلى الحكومة البريطانية في ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ وبمقتضى هذه المعاهدة تنازل سلطان تاجورة عن المنطقة من "رأس على" إلى "قبة الخراب" ، كما تنازل عن أرض أخرى لفرنسا ، وكانت الخطوة التالية تأسيس محطة أفضل في الجهة المقابلة لأوبوك على خليج تاجورة وذلك عند رأس جيبوتي ، وحدث احتكاك بين السلطات في الصومالين الفرنسي والإنجليزي بسبب احتلال الفرنسيين

دونجاريتا على الساحل بين زيلع وبربرة ، وعقد اتفاق إنجليزي فرنسي في ٩ فبراير سنة ١٨٨٨ لتحديد مناطق النفوذ في خليج تاجورة وعلى ساحل الصومال من خط الحدود الفاصل بين الصوماليين الفرنسي والإنجليزي لغاية بندر زيادة آخر حدود الصومال الإنجليزي الشرقي ، وعلى أن يعترف الإنجليز للفرنسيين بنفوذهم في سواحل خليج تاجورة ، وقد بقى هذا الاتفاق سراً رغبة في عدم إثارة تركيا ومصر ، وفي مايو سنة ١٨٩٦ وضعت هذه الأقاليم تحت إدارة موحدة وصارت تعرف باسم الصومال الفرنسي وجعلت عاصمته جيبوتي.

ثالثاً : الصومال الإيطالي :

احتل الإيطاليون بقية الساحل الجنوبي لخليج عدن بعد آخر حدود الصومال الإنجليزي عند نقطة بندر زيادة ثم الساحل الصومالي إلى نهر جوبا وبدأ هذا الاحتلال الإيطالي عقب احتلال الإنجليز لخليج عدن سنة ١٨٨٤ وفي فبراير سنة ١٨٨٩ قبلت سلطة أوبيا في الصومال الحماية الإيطالية وفي أبريل من السنة نفسها قبلت في شمالها سلطنة منجورتين هذه الحماية ، وقد أبرم اتفاقان بين إيطاليا وإنجلترا في ٢٤ مارس ، ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ لتحديد منطقة النفوذ الإيطالي ، وأكملت بمعاهدة ٥ مايو سنة ١٨٩٤ فقامت الدولتان بتسوية اقتسام النفوذ بينهما إذا أقرت إنجلترا ما أخذته إيطاليا على حدود البحر الأحمر وفي الصومال هرر ومعظم أوجادين وبلاد الصومال إلى رأس جردفوي داخله في أملاكها ، ورخصت لإيطاليا باحتلال كسلا والأراضي المتاخمة لها لغاية نهر العطبرة احتلالاً مؤقتاً إلى أن يتاح للحكومة المصرية استردادها، وأقرت إيطاليا لإنجلترا احتلالها زيلع وبربرة ، واحتل الإيطاليون كسلا في ١٧ يوليو سنة ١٨٩٤ اعتماداً على هذا الاتفاق ثم طالبتها بها إنجلترا بعد انتصار الحملة المصرية الإنجليزية فعادت إلى بقية السودان سنة ١٨٩٧.

ويلاحظ أنه بعد الانسحاب المصري من الصومال نشطت تجارة الأسلحة في البحر الأحمر ، مما جعل الحكومة البريطانية تفكر في تقديم اقتراح للحكومة الفرنسية بخصوص فرض بعض القيود على تجارة الأسلحة في البحر الأحمر وفي الساحل

الصومالي ، وأما أسباب تفكير بريطانيا في ذلك فهو انتشار الأسلحة والذخائر غير الخاضعة للرقابة في إقليم دنقلة ومنه إلى أقاليم الجالا والصومال ، والتي كانت مصدر خطر للمسافرين عبر طريق التجارة ، علاوة على أن هذه الأسلحة تسهم إلى حد كبير في نشوب القتال بين القبائل إلى جانب أنها سوف تساعد على نشاط تجارة الرقيق.

ولعل هذا أبلغ دليل على ما كان لسيطرة مصر على المناطق من قوة وتأثير فقد وضح كيف تزعزع الأمن بعد الانسحاب المصري وبذلك طويت صفحة من تاريخ الإمبراطورية المصرية في أفريقيا في تكاتف الاستعمار الأوربي للقضاء عليها [٦٤].

وفي ٤ سبتمبر ١٨٩٨ جاءت مذكرة "رينل رود" التي أقرت رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في الخرطوم ، ثم جاءت اتفاقية الحكم الثنائي (الإنجليزي المصري) في السودان عام ١٨٩٩ [٦٥] وكشر الإنجليز عن أنيابهم والإعلان المكشوف لهم في احتلال السودان وعلى مصر تحمل التكاليف.

من الملاحظ أن عملية تصفية الوجود المصري في السودان مرت بمراحل مع المهديين :

١- ارتكزت دعوة المهدي على التغير الذي حدث في الدين وانتشار المفاسد والحاجة إلى تطهير الدين مما علق به من أدران ، وهذا أدى إلى زيادة عدد أنصار المهدي خاصة كلما حقق نصراً.

٢- أصبح للمهدي علاقات مؤثرة في نمو الثورة من الخارج مثل أثيوبيا وليبيا وغيرها مما زاد من أطماعه خارج الحدود السودانية (مصر وليبيا وشبه الجزيرة العربية) وكان يرى أن دعوته ليست للسودانيين فقط بل للعالم الإسلامي كله . ولو أنه تم الاتفاق بينه وبين السنوسي لغير ذلك من الوضع في السودان وخارجها ، وقد يغير أيضاً وجه التاريخ في المنطقة.

٣- نجح الاستعمار الإنجليزي في استغلال القوات المصرية لتحقيق أهدافه في القضاء على الثورة المهدية والسيطرة على السودان ، كما نجح في استغلال الموارد المصرية لتنمية السودان.

٤- مرحلة محاربة القوات الحكومية المصرية والتي تتمثل في حملات هيكس وستيوارت وغوردون وولسلي وغيرهم.

٥- مرحلة ما بعد وفاة المهدي وإرسال القوات المصرية الإنجليزية ضد اتباعه بقيادة جرانفيل وكتشنر وونجت لاسترداد السودان حتى اتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩.

ثانياً : تصفية دولة البوسعيد في شرق أفريقيا :-

جاء البرتغاليون مستعمرين في مطلع القرن العاشر الهجري فاستولوا على زنجبار ١٥٠٣م ، واحتلوا مدينة كلوة عام ١٥٠٥م ، وأظهروا حقدهم الدفين ، فقتلوا السكان ، وأحرقوا الأبنية ، وخربوا المدن ، ولقد كان في مدينة كلوة ثلاثمائة مسجد دمر معظمها بأيدي البرتغاليين مجرد أن دخلوا المدينة.

انسحب البرتغاليون من أكثر مناطق أفريقيا إثر هزيمتهم ،وكانت القوى التي هزمتهم ، إنجلترا منافسة لهم ، والعثمانيون الذين دخلوا البلاد العربية ليحولوا دون أطماع البرتغاليين وأهدافهم في دخول الأماكن المقدسة ، وعمان التي قاتلت البرتغاليين دفاعاً عن الإسلام ومصالحها ، وفي أيام سلطان عمان سيف بن سلطان الذي استطاع أن يقضي على نفوذ البرتغليين في جميع المناطق الواقعة شمال موزمبيق دخل المذهب الأباضي إلى شرق أفريقيا ، وأصبح شرقي أفريقيا يتبع عمان ، إلا أن نفوذ العثمانيين قد ضعف مع الزمن [٦٦].

واستطاع البرتغاليون أن يسيطروا على زمام الموقف في ساحل أفريقيا الشرقي حتى حوالي منتصف القرن السابع عشر الميلادي ، إلا أنهم تعرضوا في النصف الثاني من هذا القرن لمقاومة شديدة من جانب سكانه المسلمين بمساعدة دولة اليعاربة (١٢٦٤-١٧٤١م) في عمان ، فقد أرسل الإمام سيف ابن سلطان عام ١٦٩٨م أسطولاً بحرياً إلى

ساحل أفريقيا الشرقية ، استطاع أن يطرد البرتغاليين من ممبسة ، ثم أخذت عمان تعمل لنشر نفوذها على الساحل ، وعلى أوائل الثلاثينات من القرن الثامن عشر الميلادي ، كانت عمان قد نشرت نفوذها على الساحل مكن مقديشيو شمالاً إلى نهر روفوها جنوباً ، ولم يتبق للبرتغاليين من ممتلكاتهم في هذا الساحل سوى مستعمرة موزمبيق.

ولكن عرب شرقي أفريقيا لم يرحبوا بعرب عمان إلا كمخلصين لهم من قسوة الاحتلال البرتغالي وظلمه ، وليس كأسياد جدد يحلون محل البرتغاليين ويفرضون سيادتهم عليهم ، ولذلك أخذت الروح الاستقلالية تنمو بين سكان موانى ساحل أفريقيا الشرقي وجزره ، ولاسيما بعد سقوط دولة اليعاربة في عمان وحلول دولة البوسعيد محلها عام ١٧٤١م حيث استأثر المزروعيون بحكم ممبسة وتوابعها [٦٧].

اتجهت أنظار الفرنسيين إلى المناطق الساحلية الهامة الممتدة من البحر الأحمر إلى الخليج العربي وكانت كلها لا تزال في أيدي أصحابها العرب ، وكانت فرنسا تدرك أن العقبات التي تواجه تحقيق أطماعها في هذه الجهات تكمن بالدرجة الأولى في الأطماع البريطانية المنافسة من ناحية ، بالإضافة إلى العرب أصحاب البلاد الأصليين من ناحية أخرى.

وقد حاولت فرنسا أن تعيد العلاقات التجارية مع السيد سعيد سلطان مسقط وزنجبار في سنة ١٨١٧ بعد عودة "البوربون" إلى العرش ، ورحب السلطان بإعادة علاقاته القديمة مع فرنسا ، غير أن الفرنسيين أرسلوا بعض سفنهم الحربية إلى زنجبار في سنة ١٨٤٠ وطلبوا من ابن السلطان أن يصرح لهم بإقامة بعض المباني والحصون في "موجاديشو" و"برزوا" لخدمة أغراضهم التجارية ، ولما اعتذر ابن السلطان وومثله "هلال" عن تلبية مطلبهم فقد أبحروا إلى مدينة نوسي بي Nossi – Be على مقربة من ساحل مدغشقر الغربي حيث أنزلوا قواتهم ونفذوا أغراضهم بالقوة.

وقد اجتمع السيد سعيد سلطان مسقط ونجبار مستنكراً العدوان الفرنسي ، وأبرق إلى "بالمرستون" ينبئه بما حدث وطلب مساندة بريطانيا له في مقاومته لهذا العدوان وإلا

سيضطر لمفاوضة الفرنسيين إذا لم تتحرك الحكومة البريطانية لمساعدته، غير أن بريطانيا لم تحرك ساكناً لنجدة سلطان زنجبار لأنه لم تكن تهتم بالسلطان ذاته، بل كان يهيأ بالدرجة الأولى حينذاك مواصلاتها في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وقد رأى البريطانيون في هذه المحاولات الفرنسية عما هو أجدى وأهم ، إذ طالما كانت التحركات الفرنسية بعيدة عن "ممبسا" جنوباً فهي لا تهدد المصالح البريطانية عبر طريق البحر الأحمر وهو ما يهم بريطانيا في المقام الأول بطبيعة الحال.

على أن ما أثار البريطانيين فعلاً وأقلقهم على مصالحهم في جنوب البحر الأحمر في أوائل القرن التاسع عشر تلك المنافسة الامريكية التي تمثلت في جهود التجار الأمريكيين من مواطني "ماساشوستس" الذين نافسوا التجار الهنود المنطلقين من المستعمرات الإنجليزية في الهند على التجارة الشرقية بوجه عام وتجارة البن اليمني بوجه خاص ، كما حاول التجار الأمريكيون منافسة التجار الهنود في بيع المنسوجات القطنية ، ونافسوهم أيضاً في صيد الحيتان من المحيط الهندي وشاركوهم في تجارة الرقيق والبخور واللبان والصمغ والجلود والعاج ، بل أن الأمريكيين كانوا يجمعون مخلفات الطيور البرية Guano من جزر "كوريا موريا" المواجهة للساحل الجنوبي للجزيرة العربية ، وذلك قبل قيام الحكومة البريطانية بمحاولتها الفاشلة لأخذ كميات من تلك المخلفات لاستخدامها في تسميد الأرض في الجزر البريطانية نفسها (٦٨).

على أن المسلمين في شرق أفريقيا استطاعوا في فترة تالية من تاريخهم أن يستعيدوا قوتهم وأن يواجهوا الأطماع الاستعمارية في بلادهم وساندتهم في ذلك القوة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية وفي غربها من الأقطار العربية – وقد لعب العثمانيون بالذات دوراً هاماً في هذا الصراع.

كما أن السلطان السيد سعيد بعد أن تقلد إمامة عمان – استنجد به المسلمون في شرق أفريقيا ، وقد نجح في عام ١٨٣٧ في الاستيلاء على ممبسة وأصبح صاحب النفوذ على شرق أفريقيا ، ونقل بعد ذلك حاضرة دولته إلى زنجبار – وأدت سياسته الحكيمة إلى

ازدهار زنجبار ، وتوافد عليها عدد كبير من المسلمين من شبه الجزيرة العربية ، ومن الهند ومن الأفارقة ، ووفد إليها مهاجرون من أقطار إسلامية أخرى.

وقد مد السيد سعيد نفوذه شمالاً حتى بلغ حدود الحبشة الجنوبية ، وجنوباً حتى موزمبيق البرتغالية بل أنه اتجه ببصره إلى جزيرة مدغشقر فتزوج من ملكتها وربط بذلك الدولتين بروابط المصاهرة [٦٩].

وبعد صراع طويل بين ممبسة وبين عمان ، أو بالأحرى بين المزروعين وبين آل بوسعيد ، استطاع السيد سعيد بن سلطان عام ١٨٣٧م إنزال قواته في ممبسة والاستيلاء عليها ، وأدى خضوع ممبسة لعمان إلى انتشار النفوذ العماني في كل ساحل أفريقيا الشرقي من (وارشيخ) شمالاً إلى رأس (دلغادو) جنوباً ، بالإضافة إلى جميع الجزر المجاورة لهذا الساحل.

وكان السيد سعيد بن سلطان قبل أن يخضع ممبسة عام ١٨٣٧م قد نقل عاصمته من مسقط في عمان إلى زنجبار بساحل أفريقيا الشرقي منذ عام ١٨٣٢م إلا أنه لم يستقر نهائياً في عاصمته الجديدة إلا في عام ١٨٤٠م لانشغاله في محاربة ممبسة من جهة ، واضطراره من جهة أخرى للعودة إلى عمان بين الحين والآخر لإخماد القلاقل والاضطرابات الداخلية فيها.

ومما تجدر ملاحظته أن السلطنة العمانية بقسميها الآسيوي والإفريقي كانت تكون دولة واحدة في عهد السيد سعيد بن سلطان ، وظلت كذلك حتى وفاته عام ١٨٥٦م وكان السيد سعيد قبل وفاته قد عين ابنه ماجد حاكماً على القسم الأفريقي من السلطنة ، وعين ابنه (ثويني) حاكماً على القسم الآسيوي منها ، فلما توفى السيد سعيد عام ١٨٥٦م حدث نزاع بين الشقيقين على الحكم ، ولكن بريطانيا لم تلبث أن تدخلت في هذا النزاع ، فأصدر اللورد كانتج حاكم الهند العام حكمه المشهور عام ١٨٦١م والذي ينص على أن يعين ماجد سلطاناً على زنجبار وتوابعها الأفريقية ، وأن يعين ثويني سلطاناً على عمان

وملحقاتها على الخليج العربي ، بشرط أن يدفع ماجد لثويني إعانة سنوية مقدارها ٤٠٠٠٠٠ ريال ، ونجحت بذلك بريطانيا في تقسيم السلطنة العمانية [٧٠].

وكان المسلمون قبل الاحتلال البرتغالي يلزمون ماجد ولا يتعدونه إلى الداخل إلا مؤقتاً إما للتجارة أو للدعوة ثم يعودون إلى مراكزهم الساحلية ، وقد أدركوا فيما بعد خطأهم في عدم توفير عمق استراتيجي لهم يمكنهم من مقاومة الهجوم عليهم وقد شرع المسلمون يغيرون طريقتهم بعد خروج البرتغاليين ، فنقل من أجل ذلك السلطان ماجد بن سعيد عاصمته من زنجبار إلى دار السلام ، وبدأ المسلمون يتوغلون في الداخل حيث أصبحوا يقيمون لهم مراكز دائمة للدعوة والتجارة والإدارة ، وكان رؤساء القبائل الإفريقية في تلك البقاع يدفعون لهم الجزية أو يدخلون في عهد معهم ، ومن ثم انتقل المسلمون إلى زائير ونشروا دينهم ولغتهم ومع اتساع نفوذ الإسلام السياسي هناك زاد انتشاره [٧١].

ولقد ظل ماجد يحكم سلطنة زنجبار حتى توفى عام ١٨٧٠م فخلفه أخوه برغش بن سعيد (١٨٧٠ – ١٨٨٨م) وفي عهد برغش جاءت حملة مصرية إلى ساحل الصومال الجنوبي عام ١٨٧٥م بهدف فتح طريق للمواصلات بين خليج ممبسة أو مصب نهر الجب (جوبا) وبين مديرية خط الاستواء المصرية (السودان الجنوبي) ولكن الحملة فشلت في تحقيق غرضها أمام معارضة جون كيرك قنصل بريطانيا في زنجبار، وكانت سياسة جون كيرك في سلطنة زنجبار تعتمد على عاملين رئيسيين :

١- عامل التظاهر برعاية مصالح سلطان زنجبار والمحافظة على ممتلكاته، أو بعبارة أخرى التستر وراء السلطان لتشديد قبضة بريطانيا على شرق أفريقيا وتنفيذ أغراضها ومخططاتها فيها بسهولة.

٢- والعامل الآخر ، هو إبعاد الدول الأخرى عن تلك المنطقة من القارة ، والتي ازدادت أهميتها الدولية بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٨٦٩م ، واتصال زنجبار بعدن والهند بخطوط ملاحية منتظمة [٧٢] وضعف الحكم العربي الإسلامي في شرقي المنطقة فعندما توفى ماجد بن سعيد خلفه أخوه الصغير "برغش بن سعيد" وفي

الوقت نفسه أخذت السياسة الاستعمارية تنفذ ، وتعمل على تقسيمها بين الدول الاستعمارية الكبرى(٧٣).

وطالب الخديوي إسماعيل بأن تحصل مصر على قسمايو نظير دفع تعويض مالي لبرغش ، فهاجم كيرك (القنصل الإنجليزي) وجود السلطات المصرية في إقليم خط الاستواء ونادى بحقوق إنجلترا في الاستيلاء على هذه المناطق نتيجة اشتراكها في استكشافها ، كما ادعى أن مصر ترغب في الاستيلاء على تجارة إقليم هضبة البحيرات، بعد أن كانت في أيدي تجار زنجبار ، ثم ذكر أن برغش لم يوافق بسهولة على إعطاء ميناء قسمايو لمصر ، وأشار أن إنجلترا عقدت معاهدة مع سلطان زنجبار، وأصبح لها في بلاده مصالح تجارية كبيرة وذكر أنه يجب على إنجلترا بدلاً من إعطاء قسمايو لمصر أن تقوم هي نفسها باختيار ميناء على المحيط الهندي وتضعه تحت حمايتها وتحتله بجنودها وبذلك استطاعت إنجلترا إبعاد المصريين عن المحيط الهندي(٧٤).

أخذت إنجلترا زنجبار ، وأخذت ألمانيا تنجانيقا ، وزاد ضعف دولة زنجبار وسيطرتها على ممتلكاتها بموت "برغش بن سعيد" ١٨٨٨م وقد شهد تقسيم بلاده في حياته ، وخلفه "سيد خليفة" ولما هزمت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، وقسمت مستعمراتها على الحلفاء المنتصرين كانت تنجانيقا من نصيب إنجلترا بعد أن وضعت تحت وصاية عصبة الأمم (٧٥).

ازدادت أهمية زنجبار للمحيط الهندي من الناحية الاستراتيجية لبريطانيا فأي أحد سيمتلكها سيكون بمثابة ضربة خطيرة للسيادة البحرية البريطانية ليس فقط في شرق أفريقيا ولكن في العالم العربي ، وزنجبار تبعد عن إنجلترا بمسافة ٨٨٥٠ ميلاً حول طريق رأس الرجاء الصالح قبل فتح قناة السويس ، ففصل معظم الأوربيين الاهتمام بغرب أفريقيا التي لا تبعد إلا بنصف هذه المسافة عن بلادهم ، ولكن قناة السويس قربت المسافة ٢٠٠٠ ميل عما سبق من إنجلترا وأصبحت أكثر صلة بعدن والهند ، وأثر ذلك في موقف بريطانيا تجاه زنجبار .

وبدأت شركات الملاحة تأخذ طريقها إلى جزيرة زنجبار عبر قناة السويس في خطوط منتظمة وأصبحت لزنجبار التجارية أهمية بالنسبة لبريطانيا وغيرها ، وأهم البلاد التي تعاملت معها حسب ترتيب أهميتها في عام ١٨٨٥م هي بريطانيا ، الهند ، الولايات المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا ، وأنه يوجد في زنجبار أحد عشر بيتاً تجارياً ، أوروبي وأمريكي ويمتلك سلطان زنجبار نفسه ست سفن تجارية تقوم بالخدمات الملاحية فيما بين زنجبار عاصمة بلده والموانى الهندية [٧٦].

أما بالنسبة لإيطاليا فقد بدأ نشاطها في ممتلكات سلطان زنجبار ومع الشيوخ المحليين ، ولكن إيطاليا وصلت متأخرة عن غيرها في هذه الجهات ، ففي فبراير ١٨٨٥م وصلت السفينة الحربية الإيطالية باربارجو Barbaruge إلى مصوع متجهة بعبوب عصب ومنها إلى مصب نهر الجوبا Juba واعلنوا للسلطان رغبة حكومتهم في إنشاء علاقات مع زنجبار وتأسيس إحدى المنشآت التجارية والاقتصادية لتلك المناطق ، ووقع الربان تشكي معاهدة مع السلطان برغش في ٢٨ مايو ١٨٨٥ بإعطاء الإيطاليين حرية البيع والشراء للأراضي والبيوت والمحلات في بلاد سلطان زنجبار.

ولكن كالعادة دخلت إيطاليا بعد ذلك في مساومات وضغوط ونجحت في الحصول على الأجزاء الشمالية لشرق أفريقيا (الصومال الإيطالي) بناء على الاتفاقية الموقعة بين إيطاليا وزنجبار في ١٢ أغسطس ١٨٩٢. وأجرت إيطاليا الساحل في مقابل ١٦٠.٠٠٠ روبية سنوياً ، وكان لبريطانيا دور كبير في هذه الاتفاقية حيث ارتمت إيطاليا في أحضانها خاصة بعد كارثة عدوة التي هزمت فيها [٧٧].

أما الألمان فقد سيطروا في عام ١٨٩٠ من الناحية السياسية على شرق أفريقيا الألمانية ، إلا أن تجارة المنطقة استمرت تتجه إلى زنجبار وارتبطت بها حتى عام ١٩٠٠ ، ولم يرض الألمان الذين رغبوا في التحكم في تجارة مستعمراتهم وتوجيهها عن الروابط الوثيقة بين زنجبار وشرق أفريقيا الألمانية وتحكمها في تجارتها الداخلية والخارجية ، وقد ظهرت عوامل أساسية أدت إلى القضاء على تحكم زنزبار في تجارة شرق أفريقيا الألمانية [٧٨].

ولما أخذت عوامل الضعف تدب في كيان زنجبار أسرعت بريطانيا في عام ١٩٠٦ فشددت قبضتها عليها وربطتها بمعاهدة حماية [٧٩].

obeikandi.com

هوامش الفصل الخامس

١- د. شوقي عطا الله الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم : تاريخ المسلمون في أفريقيا ، ص ٣٦ ، ٣٧

٢- دار الوثائق القومية ، دفاتر عابدين ، دفتر س/٤/٢١/٥ وارد تلغراف السودان ، وثيقة في ١٨٨١/٨/٢٤.

٣- د. محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥.

٤- مجموع المناشير الصادرة من سيدنا الإمام المهدي عليه السلام بتفويض الأمر عموماً إلى خليفته الأكبر سيدنا الخليفة عبد الله بن محمد زده الله تأييداً ونصراً أمين ، ص ٥٧ - ٥٩

٥- نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ، جـ٣ ، القاهرة ، ١٩٠٣ ، ص ٦٩٦ - ٧٠٤

٦- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٢٧٢ - ٣١٢

٧- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٢ السودان ، ملف ٢/٢ ، وثيقة في أول رجب ١٣٠١.

٨- نفس المصدر ، محفظة ٣ / هـ - السودان ، صورة أمر بإنشاء نظارة الأقاليم السودانية ١٨٨٢.

٩- نفس المصدر ، وانظر ، سيرونستون تشرشل ، ترجمة عز الدين محمود : حرب النهر - تاريخ الثورة المهدية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٠ ، د. جلال يحيى : مصر الأفريقية ، ص ٣٢١

١٠- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ٢/١/٩ السودان ، تقرير السودان في آخر مايو ١٨٨٢.

١١- The Earl of Cromer : Modern Egypt, vol.1, London, 1908, p.48.

١٢- مجموع المناشير ، مصدر سابق ، ص ١٤١.

١٣- نفسه ، ص ٦٦ .

١٤- نفسه ، ص ٧٠.

١٥- نفسه ، ص ٨٨ ، ١٠٢

١٦- د. محمد إبراهيم أبو سليم : المرشد إلى وثائق المهدي ، دار الوثائق المركزية بالخرطوم ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٣ ، وثيقة ٦٣ ف٣ . ١٧ دقنه من المهدي إلى عثمان دقنة.

١٧- Wingate : Op. Cit., PP. 107-111-116-165

١٨- F. Power : Letters from Khartoum written during the siege, London , 1885, P. 78.

١٩- Wingate : Op. Cit., P. 568

٢٠- مذكرات عثمان دقنة ، ص ٤٤ ، ٤٥

٢١- Wingate : Op. Cit., P. 117.

٢٢- مذكرات عثمان دقنة ، ص ٦٣ - ٧٢

٢٣- د. علي محمد بركات : السياسة البريطانية في جنوب البحر الأحمر ١٨٨٤ - ١٨٨٩ ، سمنار ، جامعة عين شمس ، مرجع سابق ، ص ٤٢٢ ، ٤٢٣

٢٤- د. أنتوني سويال عبد السيد : العلاقات المصرية الأثيوبية ، ١٨٥٥ - ١٩٣٥ ، جـ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩٠ - ١٩٤ ، د. محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧.

٢٥- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ٩/١/هـ - السودان ، أحداث حملة هيكس باشا ، دفاتر عابدين ، دفتر س/٥/٢١/٦ وارد تلغراف ، صورة تلغراف عام ١٨٨٤.

٢٦- د. محمد إبراهيم أبو سليم : المصدر السابق ، ص ٨٧ ، وثيقة ١٠ نجومي ، ٥١ منشورات، ٩٥ ف١ ، ٥٧ مجذوب من المهدي إلى أحبابه في الله في ١١ نوفمبر ١٨٨٣.

٢٧- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ٩/١/و - السودان ، مذكرة شريف باشا إلى سير إفلين بارنج في ٢١ ديسمبر ١٨٨٣.

٢٨- دفاتر عابدين ، دفتر س /٥/١٩/٢ قيد الأوامر ، تلغراف إلى حكمدار عساكر حدود الحبشة في ١٨٨٤/٦/١٦.

٢٩- نفسه ، تلغراف إلى حكمدار عموم سواحل البحر الأحمر وشرق السودان في ٦ صفر ١٣٠٢

٣٠- د. أنتوني سويال عبد السيد ، ص ١٩٥ - ١٩٨

٣١- A.Egmont Hake : The Journals Major Gen. C.G. Gordon, C.B. At Kartoum, London, 1885, P.P. 76 – 82.

٣٢- Ibid, PP. 256-257 and, 262.

٣٣- Cromer : Op. Cit., PP. 83 – 551-555

٣٤- Hake : Op. Cit., PP. 173-175.

٣٥- د. مكي شبيكة : مقاومة السودان الحديث للغزو والتسلط ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٩٤ ، ٩٥.

٣٦- جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، السودان – من ١٣ فبراير ١٨٨١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٤.

٣٧- د. علي بركات : السياسة البريطانية واسترداد السودان ١٨٨٩ – ١٨٩٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ٢٣.

٣٨- د. أنتوني سويال ، ص ١٩٨

٣٩- د. علي بركات : المرجع السابق ، ص ٤٤ – ٤٦.

٤٠- د. سويال ، ص ١٩٩

٤١- د. علي بركات : سمنار جامعة عين شمس ، ص ٤٥٦.

٤٢- د. سويال ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣

٤٣- Cromer : Op. Cit., PP. 59 - 60

٤٤- د. محمد فؤاد شكري : المرجع السابق ، ص ٣٦٠ – ٣٦٣.

٤٥- تشرشل ، ص ٧١.

٤٦- دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة ١٠٤ عابدين ، وزارة الخارجية – السودان War Office, Cairo 9 Sept. 1891.

٤٧- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٣٦٣ ، ٣٦٦

٤٨- تشرشل ، ص ١٠١

٤٩- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧

٥٠- د. السيد يوسف نصير : الوثائق التاريخية ، ص ٧٤ – ٨٨ محفظة رقم ٢٥٢ (٣٠) إدارة الوثائق الخاصة – السودان ، الفترة التاريخية ١٢٢٩ – ١٣١٤ هـ.

٥١- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، نظارة الخارجية محفظة رقم ١١ – الجيش المصري – مجموعة ١٧٨ حربية ، وثيقة بدون.

٥٢- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٣٦٧

٥٣- د. شوقي عطا الله الجمل : الوثائق التاريخية لسياسية مصر في البحر الأحمر ١٨٦٣-١٨٧٩ ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٩ ، ص ٣٢٨ ، ٣٢٩.

٥٤- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٣٦٨ ، ٣٦٩

٥٥- د. شوقي الجمل ، ص ٣٣١ – ٣٣٣.

٥٦- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٣٦٩.

٥٧- د. السيد حسين جلال : قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي ١٨٨٢ – ١٩٠٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ ، ص ٣٥٣.

٥٨- د. محمد فؤاد شكري ، ٣٦٩ ، ٣٧٠

٥٩- د. السيد حسين جلال ، ص ٣٥٧.

٦٠- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٣٧٠ ، ٣٧١.

٦١- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ١/٩/ب – السودان ، وثيقة بدون رقم ، تكاليف مصر في حملة استرداد السودان.

٦٢- نفس المصدر ، وثيقة بدون.

٦٣- د. السيد يوسف نصر ، ص ٨٩ – ٩١ ، رئاسة مجلس الوزراء ، هيئة المستشارين – دوسيه ٢ جـ٢ ، محفظة السودان ، وثيقة رقم ٢٤ بيان القوات المصرية والبريطانية التي اشتركت في استرجاع السودان عام ١٨٩٦.

٦٤- د. سمير محمد طه : مصر والصومال في البحر الأحمر – الانسحاب المصري من الصومال ، سمنار جامعة عين شمس ، ص ٤٥٦ – ٤٥٩ ، د. شوقي الجمل ، د عبد الله عبد الرازق إبراهيم :

تاريخ المسلمون في أفريقيا ، ص ٣٨ ، د. زهر رياض : استعمار أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ – ٢١٦.

٦٥- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ١/٩/هـ السودان ، وثيقة بدون رقم، وانظر جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء – السودان – من ١٣ فبراير ١٨٨١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٤.

٦٦- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٥٩، ٢٦٠

٦٧- نفسه ، ص ١٧٧ ، ١٧٨.

٦٨- د. فاروق عثمان أباظة : المرجع السابق (السمنار) ، ص ٣٧٥ ، ٣٧٦.

٦٩- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ٢١ ، ٢٢.

٧٠- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٧٨ ، ١٧٩.

٧١- نفسه ، ص ٢٦٠.

٧٢- نفسه ، ص ١٧٩.

٧٣- نفسه ، ٢٦٠.

٧٤- د. جلال يحيى : مصر الأفريقية ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ – ١٧٩.

٧٥- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٦٠.

٧٦- د. السيد حسين جلال ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧.

٧٧- نفسه ، ص ٣٧٨ ، ٣٧٩.

٧٨- نفسه ، ص ٣٧٤ ، ٣٧٥.

٧٩- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ٢٢.